



دور اجراءات حق التقاضي الاداري في مواجهة عيب عدم الاختصاص والقرار المنعدم وموقف
القانون العراقي والفرنسي والمصري منهما

دور اجراءات حق التقاضي الاداري في مواجهة عيب عدم الاختصاص والقرار المنعدم وموقف القانون العراقي والفرنسي والمصري منهما

الباحث

مؤيد جودت مكي

طالب دكتوراه / قانون عام

الدكتور المشرف

عليرضا دبيرنيا

استاذ مشارك في القانون العام / جامعة قم

البريد الإلكتروني Email : dr.dabirnia.alireza@gmail.com
moaed.19883@gmail.com

الكلمات المفتاحية: دور ، اجراءات ، حق التقاضي ، الاداري ، عدم الاختصاص ، القرار
المنعدم.

كيفية اقتباس البحث

دبيرنيا ، عليرضا، مؤيد جودت مكي، دور اجراءات حق التقاضي الاداري في مواجهة عيب عدم
الاختصاص والقرار المنعدم وموقف القانون العراقي والفرنسي والمصري منهما، مجلة مركز بابل
للدراسات الانسانية، نيسان ٢٠٢٤، المجلد: ١٤، العدد: ٢ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف
والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث
ومشاركته مع الآخرين بشرط نسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو
استخدامه لأغراض تجارية.

Registered في مسجلة في

ROAD

Indexed في مفهرسة في

IASJ

The role of procedures for the right to administrative litigation in confronting the defect of lack of jurisdiction and non-existent decision, and the position of Iraqi, French, and Egyptian law on them

Supervising Dr.
Alireza Dabirnia- Associate
professor of public Law
Qom of University

Researcher
Moayad Jawdat Makki
PhD Student Public
Law/Qom University

Keywords : role, procedures, right to litigation, administrative, lack of jurisdiction, non-existent decision.

How To Cite This Article

Dabirnia, Alireza , Moayad Jawdat Makki, The role of procedures for the right to administrative litigation in confronting the defect of lack of jurisdiction and non-existent decision, and the position of Iraqi, French, and Egyptian law on them, Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, April 2024, Volume:14, Issue 2.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (<http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/>)



[This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.](http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/)

Abstract :

The topic of the role of procedures for the right to litigation in confronting the defect of lack of jurisdiction and non-existent decisions in administrative decisions is one of the important topics, as it sheds light on the characteristics of the rules of jurisdiction in administrative decisions, its elements, and its role in organizing job work and specialization in undertaking administrative work. Through it, responsibilities are determined and speed in completion is achieved. Administrative work. It also contributes to clarifying the degrees of lack of jurisdiction and the possibility of adopting it in the Iraqi legal system and the countries under comparison, as the simple defect of jurisdiction that affects the



administrative decision is less serious than the serious defect. The first defect leads the administrative decision to be invalidated, while the second makes the decision afflicted with it devoid of its administrative character, as it is tantamount to non-existent behavior in the concept of the provisions of administrative law. Also, the absence of administrative decisions can be achieved in two cases, the first of which is the case of the real lack of reality, which is represented by the loss of the decision. The administrative decision is one of the elements of its existence or the conditions for its holding, and the absence of one of them removes the administrative decision from its legal existence. As for the second case, it is the case of the lack of judgment, in which the violation of the administrative decision reaches the point of seriousness in violating the laws and the state's constitution. In it, the administrative decision is stripped of its administrative character and we consider it non-existent as a rule and not as a reality. This research also clarifies the oversight of the administrative judiciary in Iraq for defective administrative decisions due to lack of jurisdiction and the necessity of improving the rulings issued in this regard similar to what the administrative judiciary rulings in comparative countries have reached. Also, the administration's authority to issue administrative decisions is restricted by the legal rules regulating jurisdiction, because the texts specifying it are command texts, and therefore jurisdiction is not presumed. Also, if it is proven by a specific text, it is not permissible to expand on what the text stated or to go beyond its scope. This Some of the judicial rulings issued by the Administrative Judicial Court were not at the level of ambition with regard to identifying the defect of jurisdiction in the administrative decision.

المخلص .

يعد موضوع دور اجراءات حق التقاضي في مواجهة عيب عدم الاختصاص والقرارات المنعدمة في القرارات الادارية من المواضيع المهمة ، كونه يسلط الضوء على خصائص قواعد الاختصاص في القرار الإداري وعناصره ودوره في تنظيم العمل الوظيفي والتخصص في مباشرة العمل الإداري، فمن خلاله تتحدد المسؤوليات وتتحقق السرعة في إنجاز الأعمال الإدارية ، كما يساهم في بيان درجات عدم الاختصاص وإمكانية الأخذ بها في النظام القانوني العراقي والدول محل المقارنة ، حيث أن عيب الاختصاص البسيط الذي يصيب القرار الإداري اقل خطورة من العيب الجسيم ، فالعيب الأول يؤدي بالقرار الإداري إلى بطلانه في حين أن الثاني يجعل القرار المصاب به متجرداً من صفته الإدارية حيث يكون بمثابة التصرف المعدم في مفهوم أحكام القانون الإداري، كما أنّ أنعدام القرارات الإدارية يمكن أنّ تتحقق في حالتين إلولى حالة الإنعدام



الواقعي الحقيقي التي تتمثل في فقدان القرار الإداري أحد عناصر وجوده أو شروط انعقاده، وأن تخلف احدها يخرج القرار الإداري من الوجود القانوني له، وأمّا الحالة الثانية هي حالة الانعدام الحكمي التي فيها تصل مخالفة القرار الإداري حداً من الجسام في مخالفة القوانين ودستور الدولة، وفيها يتجرد القرار الإداري من صفته الإدارية ونعتبره معدوماً حكماً لا حقيقه، كما يوضح هذا البحث أيضاً رقابة القضاء الإداري في العراق للقرارات الإدارية المعيبة بعدم الاختصاص وضرورة الارتقاء بالأحكام الصادرة في هذا الخصوص أسوة بما بلغته أحكام القضاء الإداري في الدول المقارنة، كما أن سلطة الإدارة في إصدار القرار الإداري مقيدة بالقواعد القانونية المنظمة للاختصاص ، وذلك لأن النصوص المحددة له هي نصوص أمرة ، ومن ثم فإن الاختصاص لا يفترض ، كما أنه إذ يثبت بنص معين لا يجوز التوسع فيما ورد به النص أو الاجتهاد في مجاوزة نطاقه، هذا وأن بعض الأحكام القضائية الصادرة من محكمة القضاء الإداري لم تكن بمستوى الطموح فيما يتعلق بتحديد عيب الاختصاص في القرار الإداري.

أولاً. المقدمة:

أن التشريعات القضائية النافذة والإراء الفقهية في كل من العراق ودول المقارنة، تبين بأن هناك عيوب عدة يمكن أن تتحقق بالقرارات الإدارية وتجعلها مشوبة بالغلط أو التجاوز في استعمال السلطة، ويمكن أن تتدرج تحت مفهوم عيب مخالفة القانون بوصفه يمكن أن يستوعب معظم العيوب التي تلحق بالقرارات الإدارية ، وأن تمييزها عن غيرها له أهمية كبيرة كون أن بعض هذه العيوب تتعلق بالنظام العام ، مثل عيب عدم اختصاص والقرارات الادارية المنعدمة ، مما يجعل ضرورة التطرق لها في أية مرحلة من مراحل الدعوى المقامة أمام المحكمة المختصة، كما يمكن للمحكمة المختصة أن تثير هذا الموضوع من تلقاء نفسها، وعليه يمكننا القول بأنه لا يجوز للسلطات الإدارية في الدولة أن تتخذ أي قرار إداري إلا إذا كانت مختصة بإصداره قانوناً، تماشياً مع مبدأ الفصل بين السلطات، وهذا ما نصت عليه المادة (٤٧) من دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥، لذا فاننا وجدنا ان القضاء الاداري التقليدي في كل من فرنسا ومصر قد استقر على تحديد سلطات القاضي الاداري بالغاء القرار الاداري الذي يثبت عدم مشروعيته دون ان يكون للقاضي السلطة في توجيه الاوامر للادارة او ان يحل محلها . الا ان هذا الوضع قد تغير في فرنسا في الفترة الاخيرة، حيث ادخل المشرع الفرنسي تعديلات جوهرية على سلطات القاضي الاداري وتحديداً فيما يتعلق بسلطة توجيه الاوامر من القاضي الاداري للادارة عند اصدار حكم الالغاء حيث اصبح اخيراً في مقدور القاضي الاداري الفرنسي توجيه اوامر صريحة للادارة وفرض الغرامات التهديدية وذلك بموجب القانون رقم (١٢٥) لسنة ١٩٩٥،





وبخلاف الامر في فرنسا ومصر وجدنا ان القضاء الاداري العراقي ومنذ انشائه قد استقر على الاقرار لنفسه بسلطة توجيه الاوامر للادارة في دعوى الالغاء. كما ان المشرع العراقي قد خول القضاء الاداري سواء في قانون مجلس شوري الدولة رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٩ المعدل او في قانون مجلس انضباط موظفي الدولة والقطاع الاشتراكي رقم (١١٤) لسنة ١٩٩١ الحلول محل الادارة وذلك عندما منحه سلطة تعديل القرار الاداري الذي يثبت له عدم مشروعيته.

ثانيا . اهمية البحث:

تتمثل أهمية هذا البحث في كونه يسلط الضوء على قواعد الاختصاص في القرار الإداري والتي تعطي الصلاحية القانونية للسلطة الإدارية لأصدار قرار إداري دون غيرها من السلطات ، وهي بذلك تضمن مصلحة الإدارة ، وذلك لأن موظفيها يكونون على بينة فيما يصدر عنهم من نشاط بموجب الصلاحيات القانونية المقررة لكل منهم دون ان يكون هناك تداخل في الاختصاصات هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فأنها تضمن مصلحة الأفراد إذ بإمكانهم معرفة النشاط الذي يصدر عن موظفي السلطة الإدارية الذين يمثلون الدولة ويكون في نفس الوقت ملزماً لهم.

ثالثا . اهداف البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى بيان درجات عدم الاختصاص وإمكانية الأخذ بها في النظام القانوني العراقي ، وبيان دور رقابة القضاء الإداري في العراق على أقرارات الإدارية المعيبة بعدم الاختصاص أو الالغاء وضرورة الارتقاء بالأحكام الصادرة عنها في هذا الخصوص أسوة بما بلغته أحكام القضاء الإداري في الدول المقارنة، وتسهم أيضا في تسليط الضوء على خصائص قواعد الاختصاص وعناصرها ودورها في تنظيم العمل الوظيفي والتخصص في مباشرة العمل الإداري فتحدد المسؤوليات وتتحقق السرعة في إنجاز الأعمال الإدارية والسعي الى عدم تعرضها الى أي عيب من العيوب التي تشوب القرارات الادارية والتي قد تعرضها الى الالغاء والانعدام معا .

رابعا . مشكلة البحث:

تكمن مشكلة هذه الدراسة في ان سلطة القضاء الاداري في تقدير عيوب القرار الاداري ايضا ليست مطلقة وانما يرد عليها نوعان من الحدود والقيود ، فاما الاولى تتمثل بالسلطة التقديرية وهذا النوع من الحدود لايتعلق بكافة عيوب القرار الاداري، وانما يتعلق بالعيوب الداخلية فقط وهي عيب الانحراف في استعمال السلطة وعيب مخالفة القانون وعيب السبب ، اما النوع الثاني هو القيود التي ترد على سلطة القضاء الاداري في هذا المرحلة ، وتتمثل بالظروف



الاستثنائية كما أن الحدود لا تشمل كافة عيوب القرار الإداري وإنما ما تعلق منها بعيب عدم الاختصاص والشكل ومخالفة القانون.

خامسا . هيكلية البحث:

لكي نفي بمتطلبات موضوع البحث ارتأينا أن نقسم خطة البحث إلى مقدمة ومبحث يتضمن مطلبين أساسيين وخاتمة ، وسنقسم هذا المبحث الموسوم بنطاق دور اجراءات حق التقاضي الإداري في مواجهة عيب عدم الاختصاص والقرار المنعدم وموقف القانون العراقي والفرنسي والمصري منهما دور اجراءات التقاضي في تحديد عيوب القرار الإداري الى مطلبين ، خصصنا المطلب الاول لبيان عيب عدم الاختصاص في القرارات الإدارية ، والمطلب الثاني سنتناول فيه القرار الإداري المنعدم ، ثم أنهينا البحث بخاتمة تضمنت أهم النتائج والمقترحات التي توصلنا إليها من خلال دراستنا للموضوع.

المبحث الاول

نطاق دور اجراءات التقاضي في تحديد عيوب القرار الإداري

المطلب الاول: عيب عدم الاختصاص في القرارات الإدارية: أن هذا العيب لكي نتعرف عليه بجميع جوانبه وقواعده العامة التي تحكمه، لابد من بيان المقصود منه وتوضيح أهميته وما مدى علاقته بالنظام العام وما هي الأسس التي يتحدد بها باعتبار أن كل السلطات الإدارية في الدولة تعمل وفق اختصاصات معينة حددها القانون مسبقاً بسبب طبيعة الأعمال الإدارية التي تتطلب تقسيم الأعمال الإدارية، حتى يفرغ كل موظف لأداء الأعمال المناطة به على اكمل وجه، وفي ضوء ذلك نقسم هذا المطلب على ثلاثة فروع ، نتناول في الاول منه تعريف عيب عدم الاختصاص والفرع الثاني خصصناه لبيان صور عيب عدم الاختصاص، وأما الثالث سنتناول مصادر عيب عدم الاختصاص في القرار الإداري وكما يأتي .

الفرع الاول: تعريف عيب عدم الاختصاص: يعرف ركن اختصاص بأنه " صلاحية رجل الإدارة للقيام بما عهد إليه به في الحدود الموضوعية والمكانية والزمانية التي بينها القانون".⁽¹⁾ ، و يُعد اختصاص هو حجر الزاوية التي يقوم عليها القانون العام في الوقت الحاضر، إذا تباشر كل سلطة من السلطات القانون في الدولة اختصاصاً محدداً وفق التشريعات والقوانين واللوائح، استناداً إلى مبدأ الفصل بين السلطات ويشترط مبدأ المشروعية هو أن يصدر القرار الإداري ممن يملك سلطة اصداره قانوناً، وبالتالي لا تستطيع السلطات الإدارية في الدولة اتخاذ قرار إداري مالم يدخل هذا القرار ضمن اختصاصها، وعليه إذا صدر القرار الإداري ممن لا يملك سلطة اصداره، فإنه يكون معيباً بعيب عدم اختصاص الذي يُعد الركن الوحيد من أركان القرار الإداري



المتعلق بالنظام العام، والذي منح القانون القاضي سلطة الغائه والتعرض له ولو لم يرقم الأفراد بأثارته في عريضة الدعوى.^(٢) فقد ظهر عيب عدم الاختصاص بالتطور التدريجي لمجلس الدولة الفرنسي الذي كان له بصمة واضحة في ممارسة دوره الإنشائي الخلاق للقواعد القانونية، إذا أعد عيب عدم الاختصاص من الأسباب التي يمكن للطاعن أن يستند إليها في الطعن بإلغاء القرار الإداري، والذي يقصد به " هو عدم القدرة قانوناً على ممارسة عمل إداري معين، لأن القانون عمل دائماً على تحديد جميع الاختصاصات التي يجوز للسلطات الادارية ممارستها".^(٣) ، كما أخذ المشرع الفرنسي في نص المادة (٩٢) من قانون المرافعات المدنية الفرنسي بعيب عدم الاختصاص باعتباره من النظام العام والذي يمكن أثارته في أي مرحلة من مراحل الدعوى وتحكم به المحكمة من تلقاء نفسها.^(٤) ، أمّا بالنسبة لموقف المشرع المصري فإنه أيضاً أخذ بعيب عدم الاختصاص كأحد أوجه الطعن بإلغاء القرارات الإدارية عندما نص في قانون مجلس الدولة بأنه " ...يشترط في طلبات إلغاء القرارات الإدارية النهائية أن يكون مرجع الطعن عدم الاختصاص أو عيباً في الشكل أو مخالفة القوانين أو اللوائح أو الخطأ في تطبيقها أو تأويلها أو أساءة استعمال السلطة...".^(٥) ، وأمّا المشرع العراقي فقد أخذ بعيب عدم الاختصاص في القرار الإداري المتعلق بالنظام العام في قانون مجلس الدولة عندما نص بأنه " يُعد من أسباب الطعن في الأوامر والقرارات بوجه خاص ما يلي: هو إن يتضمن الأمر أو القرار خرقاً أو مخالفة للقانون أو الأنظمة و التعليمات أو الأنظمة الداخلية و أن يكون الأمر أو القرار قد صدر خلافاً لقواعد الاختصاص أو معيباً في شكله أو في الإجراءات أو في محله و أن يتضمن الأمر أو القرار خطأ في تطبيق القوانين أو الأنظمة أو التعليمات أو الأنظمة الداخلية أو في تفسيرها أو فيه أساءة أو تعسف في استعمال السلطة أو الإنحراف عنها".^(٦) ، وأمّا موقف القضاء الإداري المصري، فإنه أخذ بعيب عدم الاختصاص باعتباره من أوجه الطعن بالقرارات الإدارية ، فقد ذهبت المحكمة الادارية العليا في مصر إلى تعريف عيب عدم الاختصاص بقولها " بأنه صدور القرار الإداري من شخص لا يملك سلطة إصداره قانوناً...".^(٧) ، كما أن القضاء الإداري في العراق هو الآخر أخذ بعيب عدم الاختصاص باعتباره من النظام العام والذي يمكن أثارته في أي مرحلة من مراحل قيام الدعوى، وبهذا الصدد ذهبت محكمة القضاء الإداري بخصوص إلغاء القرارات المشوبة بعيب عدم الاختصاص ، وأمّا موقف الفقه الاداري المصري من تعريف عيب عدم الاختصاص في دعوى الإلغاء فقد عرفه البعض بأنه " عدم القدرة على مباشرة عمل قانوني معين لأن المشرع جعله من اختصاص سلطة اخرى طبقاً للقواعد المنظمة للاختصاص".^(٨) ، وبسبب هذا التعريف حاول بعض الفقهاء التشبيه بين قواعد اختصاص في القانون العام وبين قواعد الاهلية





المنصوص عليها في القانون الخاص، باعتبارهما يمثلان أساس القدرة على القيام بالتصرفات القانونية، إلا أنَّ الاختلاف الحاصل بينهما يتمثل في أنَّ الهدف من قواعد اختصاص هو حماية لصالح العام، أمَّا الإهلية المنصوص عليها في القانون الخاص فأنَّ الهدف منها هو توفير الحماية للشخص ذاته. (٩)، كذلك عرفه البعض بإخرا بأنه "عدم القدرة قانوناً على مباشرة عمل قانوني معين حيث جعله القانون من اختصاص سلطة اخرى طبقاً للقواعد المنظمة للاختصاص فهو عيب عضوي ويعني عدم القدرة على مباشرة عمل قانوني معين جعله القانون من اختصاص هيئة أو فرد اخر". (١٠)، وأمَّا موقف الفقه الإداري في العراق فقد عرفه البعض بأنه "عدم القدرة على مباشرة عمل قانوني معين، لأن المشرع جعله من اختصاص سلطة أو فرد اخر". (١١)، كما عرفه البعض بإخرا بأنه "عدم قدرة الشخص على ممارسة عمل قانوني معين جعله القانون من اختصاص سلطة أو فرد، لأنه يتعلق بالعضو الذي يمارس العمل ويتمثل بأنه هناك فرداً أو هيئة مارست عملاً قانونياً من اختصاص فرداً أو هيئة اخرى". (١٢)

الفرع الثاني . صور عيب عدم الاختصاص: ركن الاختصاص يعني أنَّ يتم توزيع الوظائف الإدارية بين موظفي الإدارة والجهات الإدارية المختلفة داخل الإدارة، وعليه يمكننا القول إذا اعتدى موظف إداري أو اعتدت جهة إدارية على اختصاص موظف اخر أو جهة إدارية اخرى، فإن ذلك يؤدي إلى أنَّ يلحق القرار الإداري الذي يتصل بهذا الاختصاص عيب عدم اختصاص، كما أنَّ هذا العيب لا يتصل بركن الإرادة وإنما يُعد عيب يتصل بعنصر اختصاص بوصفه من العناصر التي إذا شابها عيب فإنه يؤدي إلى قابلية هذا القرار الإداري للإلغاء بسبب عدم المشروعية، وأيضاً لمخالفته القاعدة القانونية التي تحدد اختصاص أو صلاحية الموظفين الإداريين في ممارسة اعمال الإدارة. (١٣)، لذا فإن عيب عدم اختصاص يكون على صورتين، فقد يكون بسيطاً أو جسيماً، فإن الحالة الأولى تكون في حالة تضارب اختصاصات بين رجال الإدارة أمَّا الحالة الثانية فتتمثل في أعتصاب السلطة، كأن يقوم شخصاً ليس موظف عام عملاً من الأعمال الإدارية، لعدم تعيينه أو تعيينه بقرار غير مشروع. وهذا ما سوف يكون موضوع دراستنا في الصورتين التاليين:

أولاً: صورة عيب عدم اختصاص البسيط : يكون عيب عدم اختصاص بسيطاً إذا وقع في نطاق القانون لاداري، الذي يُعد الأكثر شيوعاً والأقل خطورة من حيث الآثار المترتبة عليه، إذا أنَّ لعيب عدم اختصاص البسيط ثلاث صور تقليدية مهنا ما يكون موضوعياً أو مكانياً أو زمانياً، حسب النطاق الذي يتجاوزه مصدر القرار الإداري، والذي سوف نفضله وكما يأتي:

١- عدم إختصاص الموضوعي: يكون عيب عدم الأختصاص موضوعياً، إذا صدر القرار الإداري من موظف في موضوعاً لم يعده القانون من أختصاصه، كما أنّ هذا العيب يفترض أنّ موضوع القرار ومحله وأثاره تكون مشروعة ومن المحتمل أنّ تحدث اثاراً قانونية، ولكن بقرار يصدر من جهة إدارية بخلاف مصدر القرار الإداري.^(١٤) ، وعليه يجب أنّ يصدر القرار الإداري ممن يملك صلاحية إصداره قانوناً، وهذا ما أخذ به مجلس الدولة في العراق أيضاً في قراره الذي جاء فيه " ... أنّ أمر تعيين المفتش العام والغائه يقع ضمن صلاحيات رئيس مجلس الوزراء...".^(١٥) كذلك في حال عدم تحديد المشرع للأختصاص، فإن مجلس الدولة في العراق قد وضع بعض القواعد الموضوعية في هذا الصدد تمثل بقوله في إحدى قراراته التي جاء فيها "... يجوز لمجلس المحافظة عند عدم تشكيل مجالس محلية ممارسة مهام تلك المجالس...".^(١٦) وعليه يمكننا القول بأن عيب عدم إختصاص الموضوعي يتمثل بصور عدة وكما يأتي .

١- اعتداء سلطة إدارية على أختصاص سلطة إدارية اخرى مساوية لها في الدرجة، يتمثل في اعتداء جهة إدارية على أختصاص جهة إدارية اخرى جعلها المشرع على قدم المساواة في كل ما يتعلق بممارسة إختصاصات لكل منهما، أي عند اعتداء جهة إدارية على أختصاص اخرى لا ترتبط معها برابطة السلطة الرئاسية أو الرقابية، وأنما تكون مستقلتان تماماً في مباشرة إختصاص المنوط بكل منهما قانوناً.^(١٧) فقد قضى مجلس الدولة الفرنسي بهذا الشأن في قضية "Comnune de Dompierre" سنة ١٩٨٢ بقوله " أنّ الإعتداء على أختصاص جهة إدارية أخرى مساوية لها ، فإن القرار يعدم ولا اثر له".^(١٨) ، وبذات الإتجاه أيضاً في القضاء الإداري المصري ذهبت المحكمة الادارية العليا المصرية في حكمها الذي ورد فيه "... أنّ إلغاء القرار الصادر من وزير الحربية بترقية موظف تابع لوزارة اخرى...، حيث أنّ هذا القرار قد شابه عيب عدم إختصاص...".^(١٩) ، وفي العراق قضت الهيئة العامة بمجلس الدولة بصفتها التمييزية بهذا الخصوص بقولها "...بأن العمل القانوني الصادر من إحدى وحدات الإدارة العامة يلزم لصحته أنّ يكون صادراً من الشخص المختص بإصداره قانوناً، وإلا فيكون باطلاً ولا يرتب أثراً قانونياً...".^(٢٠) ، فإن الدور المتميز الذي يقوم به القاضي الإداري وفقاً لدوره هو أنّ يحكم بالبطلان في مثل هذه القرارات لكون القرار قد صدر معيباً بعيب عدم إختصاص الموضوعي، الذي يعتدي فيها الأفراد على أختصاص أفراداً آخرين مخولين قانوناً بممارسة هذا الإختصاص .

٢- اعتداء سلطة إدارية على أختصاصات سلطة رئاسية لها: القاعدة العامة هو أنه لا يجوز لأي سلطة إدارية دنيا إصدار قرار يدخل في أختصاص سلطة إدارية أعلى منها، إلا إذا كان هنالك تفويض صحيح استناداً إلى نص قانوني، نفهم من ذلك أنه يقع باطلاً كل قرار يخالف هذه



القاعدة، وفي هذا الخصوص أخذت المحكمة الادارية العليا في مصر بهذا المبدأ بقرارها الذي جاء فيه " ... أن القرار يرفض الترخيص للمدعي في إاشتغال بأعمال الوساطة في الحاق الممثلين والممثلات وغيرهم بالعمل وقد صدر عن وكيل الوزارة لا من الوزير فإنه يكون مشوباً بعيب عدم إختصاص، هذا العيب الذي اعتور القرار يجعله باطلاً يجوز الغائه...".^(٢١) كذلك قضى مجلس إلتضباط العام في العراق " محكمة قضاء الموظفين حالياً" بهذا الإطار بقوله "... أن تصدر سلطة لامركزية قراراً من صلاحية سلطة مركزية، كأن يصدر مجلس المحافظة قراراً من صلاحية مجلس الوزراء...".^(٢٢)، وما يلاحظه الباحث هنا هو أن سبب إلغاء هذه القرارات هو يعود لعدم إختصاص الموضوعي في إصدار القرارات، الذي أصدرته سلطة دنيا في موضوع يدخل في إختصاص سلطة رئاسية، ويبرر الباحث ذلك بضرورة احترام قاعدة التدرج الوظيفي، التي يتعين فيها على كل سلطة إدارية وجوب احترام السلطة الرئاسية التي تعلوها من حيث ممارسة إختصاص.^(٢٣)

٣- أعتداء الرئيس على إختصاصات المرؤوس: هنالك بعض الحالات التي يمنح فيها القانون الموظف المرؤوس سلطة إصدار القرارات الادارية من دون معقب من رئيسه الإداري، في هذه الحالة لا يجوز للرئيس الإداري أن يحل محل المرؤوس في اتخاذ تلك القرارات، كذلك لا يعقب عليه أو يعدل فيه إذا كان القانون يمنعه من ذلك، وبصدد أعتداء الرئيس على إختصاص المرؤوس قضت محكمة القضاء الإداري المصرية بقولها الذي ورد فيه "... لا يستطيع الرئيس الإداري أن يحل نفسه محل المرؤوس في إصدار القرار الإداري، لأن مثل هذا يُعد باطلاً، كأن يصدر الجزاء من وكيل الوزارة أو وكيلها المساعد، وذلك عندما يكون الجزاء من إختصاص رئيس المصلحة...".^(٢٤)، أمّا في حالة إذا كان القانون قد خول الرئيس الإداري سلطة رقابية على المرؤوس عند ممارسته لإختصاصاته، فأن على الرئيس الإداري في هذه الحالة أن ينتظر إلى أن يباشر الشخص المرؤوس إختصاصه وبعدها يكون للرئيس حق أن يباشر المكينات التي خولته إياه سلطته الرئاسية.^(٢٥)، ونستنتج من ذلك هو أنه إذا أصدر الرئيس الإداري قرار في مسألة معينه جعلها المشرع من إختصاص المرؤوس وحده دون تعديل أو تعقيب من جانب الرئيس فأن أي قرار منه يُعد أعتداء على إختصاص المرؤوس، أمّا بالنسبة للحالات التي يمنح فيها القانون إختصاصاً مشتركاً للرئيس والمرؤوس ممارسته في وقت واحد، فهنا لا يجوز للرئيس ممارسته بشكل أنفرادي دون شخص المرؤوس وإلا اعتُبر قراراً معيباً بعيب عدم إختصاص الموضوعي. ثانياً- صورة عدم الأختصاص المكاني: ويقصد به هو أن يصدر أحد رجال السلطة الادارية قراراً يمكن أن تمتد آثاره إلى خارج الحدود الإقليمية التي حددها القانون لممارسة إختصاصاته، وأن



كان لبعض رجال السلطة التنفيذية ممارسة اختصاصاتهم على كامل إقليم الدولة مثل رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء والوزراء ونوابهم، فأن المشرع في العراق والدول محل المقارنة يعمد دائماً إلى تحديد النطاق المكاني الذي لا يجوز لرجال الإدارة أن يتعدوه عند ممارستهم لأختصاصاتهم، وبهذا نفهم أنه لا يجوز لرئيس اقليم معين أن يصدر قرارات تنظم اموراً تدخل في اختصاصات اقاليم اخرى وإلا اعتبر قراره مشوباً بعيب عدم الاختصاص المكاني.^(٢٦) ، فقد أيدت محكمة القضاء الإداري المصرية هذا المبدأ بقرارها الصادر بقولها " ... إن الإختصاص الوظيفي لكل موظف إنما هو منوط بمكان معين...".^(٢٧)، أمّا في العراق فقد أيدته محكمة التمييز في حكم قضائي صادر من محكمة بداءة الموصل بقولها " ...الذي تضمن منع معارضة رئيس بلدية الموصل لأصحاب الجاموس، حيث تبين أن لمحكمة البداءة بأن رئيس بلدية الموصل قد أصدر قرار إدارياً بترحيل اصحاب الجاموس وأن الطاعن بالقرار الإداري يسكن خارج حدود البلدية، فأصدرت محكمة البداءة حكمها المذكور أنفاً، وأيدتها بذلك محكمة التمييز حيث قضت بأن الصلاحيات التي تمارسها البلدية للقيام بواجباتها بموجب أحكام قانون إدارة البلديات مقصورة على الأماكن الموجودة ضمن نطاق حدود البلدية، ولا تتعدى على الأماكن الواقعة خارج الحدود المذكورة، فيصبح الحكم المميز موافقاً للقانون فقررت تصديقه".^(٢٨) ، ونفهم من ذلك أن على جميع أعضاء السلطات الإدارية ممارسة اختصاصاتهم ضمن النطاق الإقليمي المحدد لهم وإلا شاب قراراتهم عيب عدم الاختصاص المكاني الذي يمكن للقاضي الإداري الحكم ببطلانه لمخالفته لمبدأ المشروعية وفقاً لدوره الإنشائي.

ثالثاً- صورة عدم الاختصاص الزمني: يُقصد بعدم الاختصاص هو أن يقوم رجل الإدارة بممارسة اختصاصه أو عمله دون مراعاته للقيود الزمنية التي يجوز له ممارسة اختصاصه في ثناياها وإلا أضحى قراره مشوباً بعيب عدم الاختصاص الزمني، لذا يتوجب على رجل الإدارة أن يلتزم بكل القيود الزمنية التي حددها القانون في ممارسة أعماله الادارية ولا يجوز له أن يصدر أي قراراً إدارياً بعد أنتهاء الرابطة الوظيفية لأي سبب من أسباب الإحالة على التقاعد أو العزل أو الفصل أو الاستقالة.^(٢٩) ، وعليه يكون القرار الإداري مشوباً بعيب عدم الاختصاص الزمني في صورتين نتناولها كما يأتي:

١- صدور القرار الإداري عن موظف زالت صفته الوظيفية: إن حق الموظف في ممارسة اختصاصه الإداري المكلف به من قبل الإدارة هو مرهون بمدة تقلده الوظيفة الإدارية، فإذا أنقطعت صلته بالوظيفة الإدارية جراء أي سبب كان لاستقالة أو فصل أو عزل، لا يجوز له أن يضطلع بأي عمل من أعماله الإدارية وفي مقدمتها سلطة إصدار القرارات الإدارية، فإن أقدم



على أي عمل إداري لاحق متجاهلاً أنتهاء رابطة الإدارية أصبح قراره معيباً بعدم إختصاص الزماني الذي يحتم على الإدارة الغائه.^(٣٠) ، ومن أبرز تطبيقات هذه الصورة هو التطبيق الموجود في الأنظمة البرلمانية وخاصةً المتعلقة منها بسلطة رئيس الوزراء، فقد أسنقرت قواعد النظام البرلماني على أن الوزراء يختصون بتصريف أعمال الحكومية الجارية فحسب في حالة أنتهاء الدورة البرلمانية وترقب تشكيل الحكومة الجديدة بعد إنتهاء من إعلان نتائج إنتخابات، إذ أن أي تجاوز من أي وزير في إتخاذ أي قرار في مسألة مهمة وفيه تجاوز على أختصاص الوزراء في الحكومة الجديدة تُعد مشوبة بعيب عدم إختصاص الزماني.^(٣١) ويرى الباحث أن الحكمة من تقييد الموظف العام والسلطات الإدارية بصفة عامة بمدة معينة لإصدار القرار الإداري يكمن في أتباع قاعدة أصولية مقتضاها هو أن القرارات الإدارية يجب أن تبنى على أسباب معاصرة لتاريخ صدورها.

٢- إن إصدار القرار بعد المدة التي حددها القانون: غالباً ما يقوم المشرع بتحديد وقتاً أو اجلاً معيناً للموظف الإداري لإصداره للقرارات الإدارية، إذ أن الفقه والقضاء الإداري استناداً لدوره الإنشائي أستقر على مبدأ هو أن المشرع إذ حدد فترة معينة للموظف لإصدار القرار الإداري بصفة أمرة فضلاً عن ترتيبه البطلان للقرارات الادارية التي تصدر بعد أو قبل ذلك، فأن مخالفة المدة يؤدي إلى بطلان القرار الذي صدر بعد مضيها، وبهذا الصدد قضت المحكمة الادارية العليا المصرية في قرارها الذي جاء فيه بأن "... مبدأ إختصاص من حيث الزمان باعتباره من النظام العام لا يمكن الإتفاق على مخالفته وإلا كان جزاءه الإلغاء، الذي يتمثل بأن لا يباشر الموظف أختصاص وظيفته بعد إاجل الذي يجوز فيه ذلك، والذي يكون أمّا بنقل الموظف أم ترقيته أم فصله وأبلاغه القرار الخاص بذلك، وإلا تجاوز أختصاصه وتعداه إلى أختصاص خلفه..."^(٣٢) ، كما أن القانون إذا لم يحدد مدة إصدار القرار بصفة أمرة، فهنا الميعاد لا يعزوا إلا أن يكون ميعاداً تنظيمياً يشجع الإدارة على سرعة إصدار القرارات ولا يترتب عليه بطلان القرارات الإدارية في حال مخالفته.^(٣٣) ، ونخلص مما تقدم أن القرار الإداري يصدر بعد مدته التي حددها القانون يكون مرهون بمعرفة الهدف المطلوب من ضرب المشرع للميعاد، فإذا كان الهدف المبتغى هو تشجيع الإدارة لأتجاز المعاملات بسرعة ممكنة فيكون صحيحاً قرارها إذا صدر بعده لأن المشرع لم يترتب جزاء البطلان لمخالفة الميعاد، أمّا في حالة إذا كان هدف القانون هو حرمان الإدارة من أستعمال سلطاتها الادارية في إصدار القرارات بعده مضي المدة المحددة، فأن تجاوزها يبطل القرار الإداري.



ثانيا : صورة عيب الاختصاص الجسيم : في هذا النوع من العيوب هو أن تبغ مخالفة القرار الإداري لركن اختصاص حداً من الجسامة بحيث تفقده صفته الإدارية وبالتالي يتحول القرار إلى عمل مادي، أي يكون مصدر القرار مغتصباً لسلطة لم يخولها آياه القانون، وعليه فأن عيب اختصاص الجسيم في هذه الحالة يكون على صور عدة أخذ بها الفقه والقضاء الإداري سوف ندرسها في هذا الفرع فضلاً عن معرفة دور القضاء الإداري الإنشائي الذي أسبغ على بعض القرارات الإدارية صفة عيب اختصاص الجسيم توسعاً منه في فكرة اغتصاب السلطة، نتناولها تباعاً وكما يأتي:

أولاً- قيام فرد عادي ليس له علاقة بالوظيفة الادارية بأغتصاب سلطة اصدار القرارات الادارية: في هذه الحالة يصدر القرار الإداري من شخص لا يتصف بصفة الموظف العام، ويمنح نفسه حق إصدار القرارات الادارية مقحماً نفسه في ممارسة اختصاص إداري لم يمنحه القانون آياه، وفي هذه الحالة يعدّ القرار الصادر منه بمثابة عمل مادي منعدم لا يكتسب حق ولا تلحقه أي حصانة ضد الإلغاء.^(٣٤) ، غير أن مجلس الدولة الفرنسي أستثنى من هذا الحالة نظرية (الموظف الفعلي)، التي برز فيها الدور الإنشائي للقضاء الإداري بشكل واضح، تقادياً للأثار المترتبة على أنعدام القرارات الادارية ورغبه في الحفاظ على سير المرفق العام بأنظام واستمرار، في حالة صدور القرار من شخص لا يملك صلاحية اصداره.^(٣٥) إذ أن مضمون هذه النظرية يتمثل بترتيب أثر قانوني على القرارات التي تصدر من أفراد ليسوا ضمن السلطة الادارية تقديراً للاعتبارات العملية، وكضمان لحماية الأفراد حسني النية الذي لديهم تعامل مع المرفق العام، لذا ذهب البعض من الفقهاء إلى تعريف الموظف الفعلي بقولهم " أن الفرد الذي لم يصدر قراراً إدارياً بتعيينه أو كان القرار الإداري بتعيينه باطلاً من الناحية القانونية، ومع ذلك تُعد قراراته التي يصدرها صحيحة ومنتجة للأثار القانونية سواء في الظروف العادية، وذلك حماية للغير حسن النية الذي تعامل مع الموظف الفعلي على أساس الظاهر دون علمه ببطلان قرار تعيينه، أم في الظروف الإستثنائية لضرورة سير المرفق العام بأنظام حيث تختفي السلطة الادارية فيتولى بعض الأفراد ممارسته الوظيفة الادارية".^(٣٦) ، ومن أحكام مجلس الدولة الفرنسي بهذا الخصوص حكمه الصادر بتاريخ ١٩٨١ في قضية الموظف (Heyries) التي تتلخص وقائعها بأن "... الموظف " Heyries" فصل من الخدمة دون أن يتمكن من الإطلاع على ملف خدمته قبل توقيع الجزاء التأديبي عليه وعندما صدر قرار الإدارة بفصله طعن بالقرار الضبطي على أساس أن سلطة الضبط الإداري التي كانت موجودة في ذلك الوقت لا تملك إصدار مرسوم يلغي ضمانات الموظفين، ومنها أطلاع الموظف على ملفه قبل ما توقع الجزاء التأديبي عليه حتى أنتهاء





الحرب، إلا أن مجلس الدولة الفرنسي أيد تصرفات الحكومة على أساس أن المرسوم الذي أوقف تلك الضمانات في فترة الحرب يُعد مشروعاً بسبب الظروف العصبية التي مرت بها فرنسا في ذلك الوقت...^(٣٧). أمّا القضاء الإداري المصري فقد أخذ بنظرية الموظف الفعلي بشكل واسع، وخير مثال على ذلك ما ذهب إليه محكمة القضاء الإداري المصرية بحكمها الذي ورد فيه "...العلاقة الوظيفية بين الحكومة والموظف تنتهي إذا ما قام سبب من أسباب انتهاء الوظيفة، ومنها بلوغ سن الخامسة والستين التي بلغها في ١٠/٦/١٩٥٣، أمّا استمرارها في القيام بأعمال وظيفته ومنحه الدرجة الرابعة، فهذا الاستمرار في العمل لا يغير من الأمر شيئاً، وذلك أن الخدمة تُعد منتهية بتحقيق سبب الإنهاء، ويُعد الموظف خلال الفترة اللاحقة موظفاً فعلياً...^(٣٨)، وبذلك يتضح أن محكمة القضاء الإداري قد اطلقت لإخذ بهذه النظرية في الظروف الاستثنائية والعادية ولم تخصصها بوحدة منها.^(٣٩) وأمّا بالنسبة لموقف القضاء العراقي من نظرية الموظف الفعلي، فإنه أخذ بها في ظل الظروف الاستثنائية والعادية حفاظاً منه على سير المرفق العام بانتظام واستمرار في حالة ممارسة شخص عادي أو هيئة الوظيفة الإدارية في الدولة.^(٤٠) فقد ذهب مجلس الدولة في العراق بشأن نظرية الموظف الفعلي في قراره الذي ورد فيه بأن "... إلى وثائق مزورة، تكون ملزمة للإدارة طبقاً لنظرية الموظف الفعلي أو الظاهر...^(٤١) ويؤيد الباحث ما أخذ القضاء الإداري بشأن نظرية الموظف الفعلي، لأن تجاوزها وعدم الأخذ بها نرى أنه يتنافى مع الدور الإنشائي للقضاء الإداري، والذي بموجبه يبتكر حلولاً قانونية في أي مشكلة واقعية معقدة تعرض عليه.

ثانياً- أعتداء السلطة الإدارية على اختصاصات السلطة التشريعية: يتحقق هذا الإعتداء بحالة أقدام السلطة الإدارية على اتخاذ قرارات تدخل في اختصاصات السلطة التشريعية، كأن تقوم السلطة الإدارية بإصدار قرارات إدارية تنظم أموراً تكون من اختصاص سلطة المشرع استناداً لأحكام الدستور وبهذا يُعد القرار معدوماً من الوجود، وعلى سبيل المثال كأن يقوم مجلس المحافظة بإصدار قرارات إدارية تقتضي بتبديل اسم المحافظة في حين أن تغيير أسماء المحافظات يتطلب تدخل تشريعي.^(٤٢) أي أن تحدد اختصاصات بنص القانون، وهذا ما نص عليه دستور جمهورية مصر العربية لسنة ٢٠١٤ بقوله " ينظم القانون شروط وطريقة تعيين أو انتخاب المحافظين ورؤساء الوحدات القانون المحلية لإخرى، ويحدد اختصاصاتهم"^(٤٣) وبذلك فأن القرارات الإدارية التي تصدر خلافاً لقواعد الاختصاص تُعد معدومة لأنها من النظام العام، إذا شكلت أعتداء على اختصاصات السلطة التشريعية. وكذلك فأن القضاء الإداري المصري قد أخذ بنفس المبدأ، الذي

أكدته محكمة القضاء الإداري في مصر بأحدى أحكامها بشأن اعتبار هذه الحالة من حالات اغتصاب السلطة بقولها "... أن القانون الذي ينص على تشكيل لجنة ما على وجه معين فإنه لا يصح تعديل هذا الشكل، إلا لمن يملكه قانوناً وهو المشرع، أما السلطة القائمة على تنفيذ القانون فإنها لا تملك اصلاً تعديل التشكيل، فإن فعلت كان تصرفها من قبيل اغتصاب السلطة فيقع باطلاً بطلاناً أصلياً...".^(٤٤)

الفرع الثالث: مصادر عيب عدم الاختصاص في القرار الإداري: إن القاعدة الأساسية في تحديد مصادر اختصاص وتوزيعها في مجال القانون العام تتم على أساسين أولهما دستوري استناداً لمبدأ هام ذكرناه سابقاً هو مبدأ الفصل بين السلطات، الذي يقضي بتوزيع اختصاصات بين السلطات الثلاثة في الدولة (تشريعية، تنفيذية، قضائية)، وأما الأساس الثاني، فهو تشريعي يتمثل بما تقرره القوانين واللوائح من أحكام وضوابط مختلفة في تحديد اختصاصات كل جهة إدارية من بين السلطات العامة في الدولة، إذ يُعد الدستور المصدر الأول في تحديد اختصاصات، ويليه القانون ثم اللوائح كمصدر مكمل لقواعد اختصاص داخل كل سلطة من السلطات.^(٤٥)، وعليه فالقاعدة هو أن الإدارة دائماً تمارس اختصاصها وفق القواعد المنظمة للاختصاص بشكل مباشر سواء كانت مكتوبة أو غير مكتوبة، إلا أن الضرورة اقتضت الخروج عن هذه القاعدة " تقابل وتوازي الاختصاصات" لسير الجهاز الإداري بانتظام واستمرار بدون أي تعقيد استناداً للاعتبارات العملية بممارسة اختصاص من القانون بشكل غير مباشر، عن طريق جملة من الاستثناءات، تتمثل بحلول أشخاص آخرين محل صاحب الاختصاص الأصلي استناداً لضوابط قانونية محددة، مثل التفويض والحلول والإنابة والتي سوف نتناولها تباعاً كما يلي :

أولاً- التفويض في الاختصاص: يُعد تفويض الاختصاص من الاستثناءات التي يمكن أن ترد على القواعد العامة التي تحدد اختصاص الإدارة بمقتضى الدستور والقانون واللوائح، والتي لا يجوز التصرف بها أو التنازل عنها لأنها لا تمثل حقوقاً شخصية، ونرى السبب في ذلك يعود إلى أن هذه الاستثناء الهدف منه هو التخفيف عن كاهل الهيئات الإدارية في ممارسة الاختصاص، إضافة إلى خلق كفاءات إدارية شابة تساعد على تسهيل سير العمل الإداري داخل المؤسسات الإدارية والتخلص من الروتين الإداري والسهولة في إنجاز المعاملات بانتظام واستمرار.^(٤٦) ، وأما موقف الدساتير من تفويض اختصاص فنجد أن دستور الجمهورية الفرنسية سنة ١٩٥٨ قد أخذ به، ونص على أنه " يمكن للحكومة أن تطلب من البرلمان الترخيص لها، من أجل تنفيذ برنامجها، بأن تتخذ بموجب أوامر ولمدة محدودة تدابير هي عادة من اختصاص القانون...".^(٤٧) وأيضاً المشرع المصري هو الآخر أخذ بمبدأ تفويض اختصاص في دستور سنة ٢٠١٤ الذي



نص على أنّ " لرئيس الجمهورية أنّ يفوض بعض اختصاصاته لرئيس مجلس الوزراء أو لنوابه أو للوزراء أو للمحافظين، ولا يجوز لأحد منهم أن يفوض غيره، وذلك على النحو الذي ينظمه القانون".^(٤٨) ، وأمّا بالنسبة لموقف دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ من تفويض الاختصاصات، فإنه أجاز تفويض اختصاصات بين السلطات الثلاثة في الدولة بشرط وجود نص دستوري يسمح بذلك، ونص على أنه " يجوز تفويض سلطات الحكومة الاتحادية للمحافظات أو بالعكس، بموافقة الطرفين، وينظم ذلك بقانون".^(٤٩)، وعليه يترتب على التفويض أمران هامان: الأول هو يتمثل بزيادة اختصاصات المفوض اليه بما منح من اختصاصات، أمّا بالنسبة للأمر الثاني فهو يتمثل في إجراء تغييرات في العلاقات الرئاسية بين الشخص الإصلي والمفوض اليه، الذي يباشر اختصاصات المفوض كما لو كان يمارس اختصاصاً أصيلاً أو كما لم يكن هنالك تفويض، ومن الجدير بالذكر أيضاً أنّ هنالك مجالات لا يجوز التفويض فيها، إذا تقتصر ممارستها على صاحب الاختصاص الإصلي المحدد بموجب القانون، وفي هذا الإطار ذهبت المحكمة الإدارية العليا المصرية في حكمها الذي جاء فيه "...عدم جواز التفويض في توقيع الجزاءات على العاملين بالحكومة والقطاع العام حيث رفضت اعمال القانون رقم (٤٢) لسنة ١٩٦٧ في شأن تفويض اختصاصات في مجال التأديب".^(٥٠) وما تجدر الإشارة اليه أيضاً هو أنّ التفويض الإداري لا يتم إلا إذا توفرت به شروط معينه منها هو أنّ التفويض لا يجوز أن يتم إلا بوجود نص قانوني معين سواء أكان نصاً تشريعياً أم تنظيمياً، ومن الأمثلة على ذلك ما ذهب اليه دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ في المادة (١٢٣) سالف الذكر، كذلك أن يكون التفويض جزئياً لا كلياً، إذا لا يكون التفويض صحيحاً إذا شمل كل اختصاصات المفوض، وهذا ما شار اليه القانون العراقي أيضاً بقوله " للمحافظ أن يفوض بعض صلاحياته إلى نوابه ومعاونيه ولا يجوز له تفويض الصلاحيات المفوضة اليه".^(٥١) ، وأمّا بالنسبة الى القضاء الإداري فإنه لم يورد تعريفاً للتفويض في قراراته وأحكامه التي تطرق فيها إلى تفويض اختصاصات، ومن من الجدير بالذكر أيضاً هو أنّ رجل الإدارة يعتمد في اغلب الأحيان إلى تفويض اختصاصاته إلى موظفين آخرين، التي تكون ذات الإهمية الأقل مثل الأعمال الادارية اليومية، من اجل أنّ يتفرغ للأعمال التي تكون ضرورية ومهمة في اعمال المؤسسة الادارية، باعتبارها من مقومات نجاح العمل الإداري الذي تسعى الإدارة دائماً إلى مواصلته والاستمرار به من أجل توفير افضل الخدمات للأفراد المتمتعين بها.^(٥٢) ، وما تجدر ملاحظته هنا هو هنالك بعض الصلاحيات والاختصاصات التي لا يبيح القانون تفويضها، مثل الصلاحيات التي منحها القانون بصفة خاصة وشخصية للرئيس الإداري أو تكون ذات طبيعة سياسية".^(٥٣) وعليه نرى أنّ القضاء



الإداري العراقي كان له دور واضح من خلال رفضه للتفويض الذي يقوم به الرئيس الإداري بأنه يعهد بجزء من اختصاصاته الشخصية أو السياسية إلى مرؤوسيه مثل عقوبة العزل المشار إليها اعلاه، وأيضاً أنّ للتفويض أهمية كبيرة في الحياة الادارية ويُعد ضروري لحسن سير وتنظيم الأعمال الإدارية في الدولة من أجل أن تحقق اهدافها المرجوة، كذلك أنّ الإخذ به يؤدي إلى الإسراع في أنجاز المعاملات الادارية، ويعمل أيضاً على وضع الحلول السرعة لمواجهة الظروف الاستثنائية التي تواجه البلد، إذا أنّ الشخص المفوض له أّتخاذ القرارات المناسبة لغرض مواجهة الظروف الاستثنائية واختصار الوقت للبت في الأمور في الوقت المناسب دون الرجوع للرئيس الإداري، وغالباً ما نشاهده في العلاقة بين الرئيس الإداري في العاصمة والموظفين في الأقاليم، إذ أن تفويض الموظف في الأقاليم ببعض الصلاحيات يكون ذات أثر كبير بسبب اتصاله المباشر مع الجمهور.^(٥٤) ، وما يمكن ملاحظته هنا هو أنّ التفويض الإداري يساعد على مشاركة الشريحة الوظيفية الأخرى في صنع القرارات الادارية التي تؤدي بالتأكيد إلى رفع الروح المعنوية لدى الموظفين وشعورهم بالمسؤولية تجاه العمل الإداري المكلفين بها.^(٥٥)، وأمّا بالنسبة لموقف الفقه الفرنسي من تفويض الاختصاص، فقد عرفه الفقيه (odent) بأنه " هو العملية التي بمقتضاها تقوم سلطة ما بتحويل جزء من اختصاصها إلى سلطة اخرى، مع احتفاظها بإختصاص المفوض بصفة اصلية.^(٥٦) ، كما عرفه البعض في الفقه الإداري المصري بأنه " نقل بعض اختصاصات الرئيس الإداري لبعض موظفيه يمارسونها دون الرجوع اليه، مع بقاء مسؤوليته عن اختصاصات المفوضة".^(٥٧)، وأيضاً عرفه البعض الآخر في الفقه العراقي بأنه " هو أنّ يعهد عضو إداري ببعض اختصاصاته لعضو إداري اخر ليمارس لفترة مؤقتة هذه اختصاصات بدلاً عنه إذا كان هنالك نص قانوني في نفس القانون الذي منحه الإختصاص، أو نص قانوني آخر، في مستوى هذا النص، أو اعلى منه يجيز له التفويض"^(٥٨).

ثانياً: الحلول في الإختصاص: ويتحقق الحلول عن غياب الإصيل عندما يحدث امراً ما يعوق حضوره أو عجزه عن ممارسته اختصاصاته، و لئلا يؤثر تغييره على سير الأعمال الادارية في المرفق العام بانتظام واستمرار، عين المشرع شخصاً بديلاً عنه للقيام بهذا المهام الإدارية.^(٥٩) ، لذا يجب في الحلول أنّ يستند إلى نص قانوني يجيزه ويكون بنفس قوة النصوص القانونية التي منحت لإختصاصات التي يجري عليها الحلول، لذلك يجد الباحث أنّ الحلول يشترك مع تفويض الإختصاص بكونه عملية نقل لسلطات مقررة للرئيس الإداري بواسطة القانون إلى نائبه أو رئيسه، ويختلفان في أنّ تفويض الإختصاص يكون بوجود المفوض وإرادته بخلاف الحلول الذي يقع عند غياب الإصيل لأسباب قاهرة لا يد له فيها.^(٦٠) ، وتطبيقاً لذلك فقد ذهبت المحكمة الادارية





العليا المصرية في حكمها الذي ورد فيه "... أن الإختصاص وأن كان الأصل فيه أن يباشره صاحبه، إلا أن الأصول العامة تقتضي عند الضرورة أن يحال مباشرة الإختصاص إلى الموظف الذي يليه متى قام بالإصلي مانع أو عذر، حتى لا يتعطل سير العمل الإداري...".^(٦١) .

ثالثاً- الإنابة أو الوكالة في الإختصاص: تُعد الإنابة استثناءً ثالثاً من القاعدة العامة في ممارسة الإختصاصات، وتُعد احكامها نوعاً ما مشابهة للحلول في الإختصاص، إذا تفترض غياب الإصلي لوجود ظرف استثنائي كالمرض أو السفر أو الإجازة الطويلة أو الفصل من الخدمة أو الإستقالة، الأمر الذي يقتضي هنا هو تكليف أو تحديد موظف آخر توكل اليه مسؤولية القيام بممارسة أختصاصات الإصلي في حال غيابه، لضمان سير المرفق العام بانتظام واستمرار، وعليه يمكننا أن نعرف الإنابة بأنها "عبارة عن تكليف موظف بصورة مؤقتة بأشغال وظيفة غير وظيفته الإصلية وله ممارسة أختصاصات الرئيس الإداري الغائب والقيام بكل مسؤولياته وواجباته اثناء فترة غيابه، وعادة ما يصدر هذا التكليف من سلطة مختصة منحها القانون حق التعيين".^(٦٢) ونستنتج مما سبق أن الإنابة في الإختصاص لا تتم إلا بموجب قرار إداري يستند إلى نصوص قانونية سواء وردت هذه النصوص في الدستور أم في التشريع العادي أم في اللوائح، وبذلك أخذ المشرع الفرنسي في دستور سنة ١٩٥٨ الذي أجاز فيه لرئيس الوزراء أن يفوض بعض أختصاصاته للوزراء بقوله "...ويمكنه أن يفوض الوزراء بعض أختصاصاته...".^(٦٣)، ومن الجدير بالذكر أن المشرع المصري أخذ أيضاً بالإنابة أو الوكالة في الإختصاص، وخير شاهد على ذلك ما أكده في قانون الخدمة المدنية المصري بقوله "يجوز بقرار من السلطة المختصة نذب الموظف للقيام مؤقتاً بعمل وظيفة أخرى من ذات المستوى الوظيفي لوظيفته أو من المستوى الذي يعلوه مباشرة في ذات الوحدة التي يعمل بها أو في وحدة أخرى، إذا كانت حاجة العمل في الوظيفة الإصلية تسمح بذلك...".^(٦٤)، وأمّا الدستور العراقي فقد أخذ بالإنابة أو الوكالة في الإحكام الإنتقالية منه بقوله " ... يتخذ مجلس الرئاسة قراراته بالإجماع ويجوز لأي عضو أن ينيب أحد العضوين الآخرين مكانه".^(٦٥)، وأمّا موقف القضاء الإداري فإنه أيضاً أخذ بالإنابة في الإختصاص في حالة غياب الإصلي لفترة مؤقتة لسفر لو مرض أو ما إلى ذلك، وبهذا الخصوص ذهبت محكمة القضاء الإداري المصرية بحكمها الذي جاء فيه "...أن الإنابة في القانون الإداري لا تجوز إلا حيث ينص القانون...".^(٦٦).

المطلب الثاني: القرار الإداري المنعدم: ظهر الإنعدام في القرارات الإدارية في القانون العادي، إلا أنها ترعرعت وتطورت في ظل الفقه والقضاء الإداري، من خلال محاولاتهم العديدة في رسم ملامحها وبيان مدى جذورها وأهميتها، وأن أول من قال بهذه الفكرة وطرحها في مجال القانون

الإداري هو الفقيه (Bathie) الذي بينها في مجال عيب الإختصاص الذي يصيب القرار الإداري واعتبره معدوماً إذا كان العيب على قدر كبير من الجسامة وباطلاً إذا كان العيب بسيطاً، وكما أخذ بذلك الفقيه الفرنسي لافيريير الذي اعتبر أن الخطأ الفاحش والاعتداء على الحقوق الفردية يجرده من صفته القانونية وينزل به إلى مرتبة الاعتداء المادي، واستناداً لما تقدم يمكننا القول بأهمية القرار المنعدم وخطورة آثاره، لذا وجد الباحث أنه من الضروري البحث والدراسة فيه معتمداً في ذلك على أبحاث الفقه والقضاء الإداري في العراق والدول محل المقارنة. لذا ارتأينا تقسيم هذا المطلب الى فرعين نتناول في الفرع الأول تعريف القرار الإداري المنعدم ونتطرق في الفرع الثاني إلى الآثار المترتبة على انعدام القرارات الادارية وكما يلي .

الفرع الاول . تعريف القرار الاداري المنعدم: يُعد القرار الإداري المنعدم هو ذلك القرار الذي يصل فيه العيب إلى درجة من الجسامة بحيث تفقده الإِدارية ويحوّله إلى عمل مادي مجرد من أي آثار قانونية، الأمر الذي يمكن الإدارة من أن تسحبه في أي وقت من دون التقييد بمدد الطعن المحددة قانوناً، ولذلك فقد أخذ به أغلب الفقه والقضاء الإداري، وتوضح ذلك من خلال الطروحات التي قدموها لنا بهذا الشأن، فقد ذهب القضاء الاداري في فرنسا المتمثل بمجلس الدولة الفرنسي إلى الإخذ بالقرار الإداري المنعدم على الرغم من أنه في بداية الأمر كان يخشى الإخذ به ولم يطبقه على القرارات الإدارية مهما كانت درجة الجسامة في الخطأ معللاً ذلك بصدوره من جهة رسمية قانونية، لكن بعد ذلك بفترة تبني هذه الفكرة وأخذ بها في الكثير من احكامه الصادرة بهذا الشأن، وقضى بأن بعض قرارات الإدارة تكون مشوية بعدم المشروعية وينظر لها بأنها قرارات غير موجودة، يمكن أستبعادها ومنازعتها في أي وقت حتى وأن قضى أجل الطعن فيها^(٦٧)، وأمّا موقف القضاء المصري فإنه أيضاً أخذ بالانعدام في القرارات الإدارية، واستقر على جواز الطعن في القرارات المنعدة بأي وقت دون التقيد بالمهل القانونية المقررة قانوناً لرفع دعوى الإلغاء، وفي هذا الجانب أطرّد قضاء المحكمة الإدارية العليا المصرية بشأن القرار المنعدم على عدم تقيد الطعن بميعاد معين^(٦٨) وأمّا بالنسبة لموقف القضاء الإداري في العراق في القرار المنعدم، فإنه الإخر أيضاً أخذ بالقرار الإداري المنعدم^(٦٩) وبذلك فإن القرار الإداري في العراق قد أجاز الطعن بالقرار الإداري المنعدم في أي وقت دون التقييد بميعاد الطعن^(٧٠)، ومن الجدير بالذكر أن القضاء الاداري في العراق وفقاً لدوره الإنشائي قد أستثنى الموظف الفعلي الذي لم يصدر قرار إداري بتعيينه أو كان قرار تعيينه باطلاً قانوناً، مع ذلك أعتبر القرارات الذي يصدرها منتجة للآثار القانونية شريطة أن تكون صادرة بحسن نية في الظروف



الإستثنائية استناداً لقاعدة سير المرفق العام بانتظام واستمرار، فقد ذهب مجلس الدولة في العراق في قرار له جاء فيه "... إن الأعمال التي يقوم بها هذا الموظف والذي ثبت بأن قرار تعيينه غير مشروع لأنه صادر بالإستناد إلى وثائق مزورة، تكون ملزمة للإدارة طبقاً لنظرية الإلزام الظاهرة، الموظف الظاهر أو الفعلي....".^(٧١) ، وأما بالنسبة لموقف الفقه الإداري في فرنسا من القرار المنعدم، فقد أخذ أغلب الفقهاء بانعدام القرارات الإدارية عن طريق تحليلهم عناصر انعقاد القرار الإداري بإقامة بناء متكامل باحثين في آثار تخلف كل عنصر من عناصر وجود القرار لإظهار هذا العيب أمام الأفراد، وبذلك فقد ذهب الفقيه الفرنسي (Rolan) إلى الأخذ بفكرة الإنعدام بالقرار الإداري، فقد تمثل بقيامه بربط الإنعدام بالقرارات الإدارية مع فكرة اغتصاب السلطة، وكذلك الفقيه (Audy) الذي أخذ أيضاً بالإنعدام بالقرارات الإدارية عن طريق تحليله لأحكام محكمة التنازع الفرنسية وأحكام مجلس الدولة الفرنسي، واعتبر أن فكرة الإنعدام في القرارات الإدارية تتكون من بناءً عملياً أكثر من كونها حالة علمية، لذا اعتنق ذلك الكثير من الفقهاء ورددوها في مؤلفاتهم.^(٧٢) ، وأما موقف الفقه المصري أيضاً أخذ بذلك، فقد عرفها البعض بالقول " هو ذلك القرار الذي لحقت به مخالفة جسيمة أفقدته صفة القرار، وهبط به إلى مجرد العمل المادي الذي لا يتمتع بشيء من الحصانة المقررة للقرارات الإدارية".^(٧٣) ، كما أوضحه البعض الآخر من خلال قيامهم بربط القرار الإداري المنعدم بالوظيفة الإدارية على اعتبار أن أي قرار إداري يتم اتخاذه من قبل الإدارة ولم تراخ فيه الأنظمة والتعليمات الإدارية تُعد قرارات منعدمة، وينفس الإطار ذهب آخرون إلى وصف فكرة الإنعدام في القرار الإداري على ضوء فكرة الفقه في القانون الخاص الذين فرقوا بين أركان انعقاد القرار الإداري وشروط الصحة فيه، مرتبين الإنعدام في حالة تخلف أركان القرار دون شروطه.^(٧٤) ، وأما بالنسبة للفقه العراقي فقد عرفه البعض بأنه " فكرة قضائية المنشأ تلحق بالقرار الإداري المصاب بعيب جسيم وواضح يترتب عليها فقدانه لصفته الإدارية وتحوله إلى مجرد عمل مادي ليس له أثر".^(٧٥) ، ونستنتج من التعاريف التي سبق ذكرها للقرار المنعدم، بأن غالبية الفقه والقضاء الإداري وفقاً لدروه الإنشائي توصل إلى أن القرار المنعدم يقصد به هو القرار الذي يصيبه عيباً جسيماً من عدم المشروعية في القرارات الإدارية وينحدر به إلى مستوى الأعمال المادية، وعلى هذا الأساس فإن الفقه الإداري حاول التمييز بين نوعين أو صورتين للقرارات الإدارية المنعدمة وهي الإنعدام القانوني في القرار الإداري والإنعدام المادي.^(٧٦) ، فيقصد بالإنعدام المادي بأنه الحالة التي ينعدم فيها وجود القرار الإداري من أصله لأنتفاء أحد شروطه، أي بسبب افتقاده لركن مهم من أركانه إلا وهو ركن الغاية من القرار الإداري، ومن ثم يمكن أن نعتبره قراراً منعدم الوجود فعلاً، لذا نرى من الضروري



أن نصفه بالقرار المعدوم، أمّا بالنسبة للحالة الأخرى السالفة الذكر فهي تفترض وجود القرار الإداري من حيث الأصل إلا أنه بسبب المخالفة الجسيمة يرى القاضي الإداري أن يتم التعامل معه كما لم يكن قراراً إدارياً، وينزل به إلى مرتبة الأعمال المادية، وبالتالي يجرده من جميع آثاره^(٧٧)، ويؤيد الباحث ما ذهب إليه الفقهاء بأن القرار المنعدم لا يعد قراراً إدارياً وإنما يعد مجرد واقعة مادية.

الفرع الثاني . الآثار المترتبة على انعدام القرارات الإدارية: يترتب على انعدام القرارات الإدارية آثار عدة لا تختلف أحداها عن الأخرى، فقد ذهب المحكمة الإدارية العليا المصرية بالقول أن "... المبادئ المستقرة في القانون الإداري، أن القرار الإداري لا يكون منعدماً إلا إذا افتقد ركناً مهماً من أركانه، وقد اتسع تفسير ماهية القرار المعدوم من واقع التطبيقات القضائية، مما أسفر عن اعتبار القرار الإداري منعدماً كلما بلغت المخالفة فيه حداً من الجسامة بحيث تقطع كل علاقه بين القانون بمعناه الواسع وبين القرار الإداري، مما يؤدي إلى فقد صفته الإدارية أو اعتباره عملاً مادياً بحتاً واعتبار تنفيذه عملاً عدوانياً، وقد الحق القضاء والفقهاء بهذه الحالات القرارات القانون الصادر بناء على غش ذوي الشأن اعمالاً لقاعدة أن الغش يفسد كل التصرفات، أمّا ما دون ذلك من العيوب التي تمس مشروعية القرار الإداري، فإن أثرها هو بطلان القرار وليس انعدامه..."^(٧٨)، وتجدر الإشارة إلى القول بأن الآثار المترتبة على الانعدام في القرارات الإدارية في القضاء الإداري في العراق والدول محل المقارنة تشير إلى اعتباره مجرد عمل مادي يشبه الأعمال التي تصدر من الأشخاص، كذلك لا يلزم الأشخاص باحترامه بل لهم كامل الحرية في تجاهله، وقد سار قضاء مجلس الدولة الفرنسي على ذلك في حكم له بقوله "... أن القرارات المنعدمة والقرارات المشوبة بعيب جسيم، يثيرها القاضي الإداري من تلقاء نفسه لتعلقه بالنظام العام، ولا تنشئ هذه القرارات حقوقاً ولا تصبح نهائية، وتستطيع الإدارة سحبها في أي وقت...".^(٧٩) ومن الجدير بالذكر أن القاضي الإداري هو المختص في النظر في القرارات الإدارية المنعدمة التي اصدرتها الإدارة وشابها خلل جسيم في احدى اركانها اختصاص أو المحل أو السبب وغيرها، انطلاقاً من الدور الإنشائي للقاضي الخلاق للقواعد القانونية الذي يتميز به من خلال سلطته التقديرية التي يمتلكها والتي تخولها تقدير مدى مشروعية القرارات الإدارية الصادرة من الهيئة الإدارية وبالتالي الحكم بإلغائها دون التقيد بمواعيد الطعن المقررة قانوناً.^(٨٠) ويمكن أن نستنتج أهم الآثار التي يترتبها القضاء الإداري على القرارات المنعدمة، والتي تتمثل بانعدام القرار الإداري كأن لم يكن، وتزول عنه الصفة القانونية، ويعد هو والعدم سواء، لافتقاده المقومات الحقيقية لقيام القرار الإداري، كما أن الإدارة لها كامل الحق في أن تقوم بسحب القرارات الإدارية



المنعدمة.^(٨١) وللقاضي الإداري الحق في أن يثير مسألة عدم الاختصاص التي تعدم القرار الإداري بشكل عفوي ، لكون عيب عدم الاختصاص في القرار الإداري من النظام العام، فإن النتيجة التي تترتب هنا والتي نراها ضرورية، هو أن للقاضي الإداري أن يثير هذه المسألة في أي وقت من قيام الدعوى حتى وأن الخصوم في الدعوى لم يقوموا بأثارها. وهذا ما ستقر عليه الفقه والقضاء في فرنسا ومصر والعراق^(٨٢)، ويؤيد الباحث ما جاء به الفقه والقضاء في اعتبار القرارات المنعدمة من النظام العام التي يجوز أثارها في أي مرحلة من مراحل الدعوى.

الخاتمة

النتائج :

- ١- أن بعض الأحكام القضائية الصادرة عن كل من محكمة القضاء الإداري ومجلس الانضباط العام في العراق لم تكن بمستوى الطموح فيما يتعلق بتحديد عيب الاختصاص في القرار الإداري ، حيث أن عيب الاختصاص البسيط الذي يصيب القرار الإداري أقل خطورة من العيب الجسيم لأن الأخير يجعل القرار المصاب به متجرداً من صفته الإدارية حيث يكون بمثابة التصرف المنعدم في مفهوم أحكام القانون الإداري.
- ٢- إن هنالك العديد من العيوب وفق التشريعات والآراء الفقهية في كل من العراق والدول محل المقارنة يمكن أن تتحقق بالقرارات الادارية وتجعلها مشوبة بالغلط والتجاوز في استعمال السلطة، مثل عيب عدم الاختصاص وبالتالي فإن تحقق أحدها يجعل من القرار الاداري باطلاً، كما يحق لمن أصابهم الضررالمطالبة بالتعويض إزاء ذلك القرار الاداري.
- ٣- أن الفقه والقضاء الاداري في العراق والدول محل المقارنة لم يرتب على القرارات المنعدمة أي آثار قانونية ولا مسؤولية جزائية. كما أن القاضي الاداري اعتمد في تمييزه بين القرار المنعدم والقرار الباطل على معيار جسامته عدم المشروعية التي تجعل القرار باطلاً أو منعدماً ، استناداً للسلطة التقديرية التي أخصه القانون بها.

التوصيات :

من خلال دراستنا للموضوع حق علينا أيراد بعض المقترحات والتوصيات وكالاتي:-

- ١- نوصي القضاء الاداري في العراق الى ان يكون اكثر فعالية ونشاطاً في هذا الجانب وذلك بمسايرة التطورات الحديثة التي ادخلها القضاء الاداري سواء في فرنسا ومصر على سلطاته في هذا المجال والتي تسير جميعها نحو توسيع سلطاته في تقدير عيوب القرار الاداري، وذلك حماية لمبدأ المشروعية ولحقوق وحريات الافراد على حد سواء .
- ٢- نقترح تعديل الفقرة (٢ - هـ) من البند ثانياً من المادة (٧) من قانون مجلس شوري الدولة رقم (٦٥) لسنة ١٩٧٩ المعدل وذلك بذكر درجات عدم الاختصاص وهي البسيط والجسيم وتحديد الحالات التي تقود بالقرار الاداري إلى بطلانه نتيجة عدم صحة ركن الاختصاص فيه،والتي تؤدي إلى انعدامه لعدم وجود ركن الاختصاص في القرار الاداري
- ٣- نقترح مد اختصاص محكمة القضاء الاداري بقضايا أخرى تشمل منازعات العقود الادارية والأعمال المادية اسوة بما هو قائم في فرنسا ومصر .





الهوامش

١. يعقوب يوسف حمادي، القضاء ومراقبة السلطة التقديرية للإدارة- دراسة مقارنة، الإسكندرية، منشأة المعارف، ٢٠١٢، ص ٤٨.
٢. نواف طلال فهد العازمي ، ركن الإختصاص في القرار الإداري وأثاره القانونية على العمل الإداري - دراسة مقارنة، اطروحة دكتوراه ، جامعة الشرق الأوسط ، كلية الحقوق ، الأردن ، ٢٠١٢ ، ص ٣٦-٣٧.
٣. محمد حسن عوضة، المبادئ الأساسية للقانون الإداري، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط ١، ١٩٩٧، ص ٢١١.
٤. المادة (٩٢) من قانون المرافعات المدنية الفرنسي رقم (١٢٣) لسنة ١٩٧٥ المعدل.
٥. المادة (١٠) من قانون مجلس الدولة المصري رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٢ المعدل.
٦. البند (خامساً) من المادة (٧) من قانون مجلس الدولة رقم (٧١) لسنة ٢٠١٧، الوقائع العراقية، العدد (٤٤٥٦)، في ٧/٨/٢٠١٧.
٧. محمد ماهر أبو العينين، ضوابط مشروعية القرارات الإدارية وفقاً للمنهج القضائي . دراسة تحليلية وفقهية لأحكام وفتاوى
٨. طعيمه الجرف ، رقابة القضاء على اعمال الإدارة العامة - قضاء إلغاء، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٦٤، ص ٣٢١ - ٣٢٢.
٩. علي سعد عمران ، القضاء الإداري العراقي المقارن ، بغداد ، مكتبة السهوري ، ٢٠١١ ، ص ٢٥٦.
١٠. سامي جمال الدين ، أصول القانون الإداري ، الإسكندرية ، منشأة المعارف ، ٢٠٠٩ ، ص ٥٩٥.
١١. سامي جمال الدين ، أصول القانون الإداري ، مصدر سابق، ص ٥٩٦.
١٢. القرار الصادر من مجلس الدولة في العراق رقم ٥٩ أنضباط/ تمييز/ ٢٠٠٨، بتاريخ ٢١/٢/٢٠٠٨، قرارات وفتاوى مجلس الدولة لسنة ٢٠٠٨، مصدر سابق، ص ٤٢٠.
١٣. القرار الصادر من مجلس الدولة في العراق رقم ٧٦/ تمييز/ ٢٠٠٩، بتاريخ ٣١/٩/٢٠٠٩، قرارات وفتاوى مجلس الدولة لعام ٢٠٠٩، مصدر سابق، ص ٢٦٤.
١٤. سليمان محمد الطماوي، القضاء الإداري- قضاء إلغاء، القاهرة، دارالفكر العربي ،ك١، ١٩٨٦، ص ٦٠٨-٦٠٩.
١٥. Delvovive.de. droit Administratif. 4 edition walne. Paris.1990. page 136.
١٦. الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا المصرية، في الطعن رقم (٣٤٨)، السنة (٢) قضائية، جلسة ١٩٥٦/٦/١٦ المجموعة، السنة (١) ص ٩٠٥، وللمزيد من التفاصيل راجع د. يعقوب يوسف الحمادي: القضاء ومراقبة السلطة التقديرية- دراسة مقارنة، مصدر سابق، ص ٥٧.



١٧. القرار الصادر من الهيئة العامة في مجلس الدولة بصفتها التمييزية في الدعوى رقم ٢٥/ أنضباط / تمييز/٢٠٠٧، بتاريخ ٢٦/٣/٢٠٠٧، قرارات وفتاوى مجلس الدولة لسنة ٢٠٠٧، وزارة العدل، ص ٢٦٥.
١٨. الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا المصرية في الطعن رقم (٤٧) لسنة (٥٤) قضائية، جلسة ١٩٩٦/٥/٨، المجموعة، للسنة (٣)، ص ٣٢، و أشار اليه د. خالد سمارة الزغبى، القرار الإداري بين النظرية والتطبيق - دراسة مقارنة، ص ٧٨ .
١٩. القرار الصادر من مجلس الانضباط العام في العراق " محكمة قضاء الموظفين حالياً في الدعوى رقم ٨٩/أنضباط/٢٠٠٧، بتاريخ ٢٢/٤/٢٠٠٧، مجموعة قرارات وفتاوى مجلس الدولة لسنة ٢٠٠٧، مصدر سابق، ص ٣٧٨.
٢٠. نواف كنعان ، القضاء الإداري ، عمان ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ط١ ، ٢٠٠٩ ، ص ٢٦٣ .
٢١. الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري المصرية في الدعوى رقم (٦٥) لسنة (٨٧) قضائية، جلسة ١٩٥٤/١٢/١٢،
٢٢. مجموعة مبادئ وأحكام محكمة القضاء الإداري لسنة (٩)، ص ٢٢٧.
٢٣. عبد الغني بسيوني ، القضاء الإداري ، الإسكندرية ، شركة الجلال للطباعة والنشر، ط ٣ ، ٢٠٠٦ ، ص ٥٩٤ .
٢٤. سليمان محمد الطماوي ، الوجيز في القرار الإداري ، القاهرة ، دارالفكر العربي ، ١٩٨٢ ، ص ٢٤٧ .
٢٥. الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري العليا المصرية في الطعن رقم (٢٣١٣) و(٢٤٢٤) لسنة (٢٧) قضائية، جلسة ٢٧/١١/١٩٦٧، مجموعة احكام محكمة القضاء الإداري لسنة (٨)، ص ٣٢، للمزيد من المعلومات راجع د. ماهر محمد أبو العينين، ضوابط ومشروعية احكام القضاء الإداري، مصدر سابق، ص ٣٧.
٢٦. القرار الصادر من محكمة التمييز الاتحادية في العراق المرقم (١٢٤٤) بتاريخ ١٦/٥/١٩٥٣، نقلاً عن د. ماهر صالح الجبوري: مبادئ القانون الإداري، مصدر سابق، ص ١٦٩-١٧٠.
٢٧. علي سعد عمران ، القضاء الإداري، مصدر سابق ص ٢٠٦،
٢٨. عبد الغني بسيوني ، القضاء الإداري، مصدر سابق، ص ٥٨٩ .
٢٩. سليمان محمد الطماوي ، القضاء الإداري، مصدر سابق، ص ٦٣١-٦٣٢ .
٣٠. الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري المصرية في قرارها رقم (٤٤٣٦) لسنة (٧٨) قضائية، بتاريخ ١١/٥/١٩٥٦، مجموعة المبادئ والاحكام الصادرة من محكمة القضاء الإداري للسنوات ١٩٥٧-١٩٦٠، ص ٢٤. نقلاً عن د. عبد العزيز عبد المنعم خليفة، دعوى إلغاء القرار الإداري_ الأسباب والشروط، مصدر سابق، ص ٧٠.
٣١. مصطفى أبو زيد فهمي، القضاء الإداري ومجلس الدولة- قضاء إلغاء، مصدر سابق، ص ٦٦٨.
٣٢. سمير عبد الله السماعنة ، عيب عدم اختصاص وأثره في القرار الإداري، بحث منشور في مجلة الدراسات، كلية الشريعة والقانون، الجامعة الأردنية، العدد (٢)، مجلد (٤٢)، ٢٠١١، ص ٧٧٩.
٣٣. محمد علي جواد، د. نجيب خلف احمد ، القضاء الإداري ، بغداد ، المكتبة القانونية ، ط ٢ ، ٢٠١٠ ،





ص ٨٧.

٣٤. عبد الغني بسيوني، القضاء الإداري، مصدر سابق، ص ٥٨٢.

٣٥. سليمان محمد الطماوي، النظرية العامة في القرارات الإدارية، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٥٧، ص ٢٨١-٢٨٤.

٣٦. خالد سمارة الزغبى، القرار الإداري بين النظرية والتطبيق - دراسة مقارنة، القاهرة، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع،

(37)Themis.precis de droit administratif et. P.u.f.Paris.1988.p 212

٣٧. رمزي طه الشاعر، تدرج البطلان في القرارات الإدارية - دراسة مقارنة، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٦٦، ص ٣٦٧.

٣٨. سليمان محمد الطماوي، النظرية العامة في القرارات الإدارية - دراسة مقارنة، مصدر سابق، ص ٢٨٥.

٣٩. القرار الصادر من مجلس الدولة في العراق، رقم (١٢)، بتاريخ ٦/٧/٢٠٠٩، قرارات وفتاوى مجلس الدولة لسنة ٢٠٠٩، مصدر سابق، ص ٥٦.

٤٠. خالد سمارة الزغبى، القرار الإداري بين النظرية والتطبيق - دراسة مقارنة، مصدر سابق، ص ٧٨.

٤١. المادة (١٧٩) من دستور جمهورية مصر العربية لسنة ٢٠١٤.

٤٢. الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري المصرية بالطعن رقم (٨٩٧) لسنة (٨٧) قضائية، جلسة ٢٣/٦/٢٠٠١، مجموعة المبادئ والأحكام الحديثة الصادرة من المحكمة، ص ٣٢٣، نقلا عن د. بدر محمد عادل: الرقابة القضائية على القرارات الإدارية في مملكة البحرين، مصدر سابق، ص ٦٧٣، وكذلك سرى صاحب محسن: موقف القضاء الإداري من عيب اختصاص في القرار الإداري، مصدر سابق، ص ١١.

٤٣. بدر محمد عادل، الرقابة القضائية على القرارات الإدارية في مملكة البحرين، دار النهضة العربية، القاهرة، من دون سنة طبع، ط ١، ص ٦٠٨-٦٠٩.

٤٤. عبدالعزيز عبد المنعم خليفة، دعوى إلغاء القرار الإداري وطلبات إيقاف تنفيذه، الاسكندرية، منشأة المعارف، ٢٠٠٩، ص ٣٠.

٤٥. المادة (٣٨) من دستور الجمهورية الفرنسية سنة ١٩٥٨.

٤٦. المادة (١٤٨) من دستور جمهورية مصر العربية سنة ٢٠١٤.

٤٧. المادة (١٢٣) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.

٤٨. الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا المصرية، في الطعن رقم (٥٨٤) لسنة (٣٢) قضائية، جلسة ٨/١٢/٢٠٠٥، مجموعة المبادئ والأحكام الصادرة من المحكمة الإدارية العليا لسنة (٨)، نقلا عن د. عبد العزيز عبد المنعم خليفة: مصدر سابق

٤٩. المادة (٣٥) من قانون المحافظات غير منتظمة في إقليم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨ المعدل، الوقائع العراقية، العدد (٤٠٦٠)، بتاريخ ١١/٢/٢٠٠٨.



٥٠. محمد عبد الحميد أبوزيد، أثر التفويض في الإصلاح الإداري، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٧٧، ص ٥١.
٥١. القرار الصادر من الهيئة العامة في مجلس الدولة في العراق رقم ٢٤/ أنضباط/٢٠١١، بتاريخ ١٢/٤/٢٠١١، قرارات وفتاوى مجلس الدولة لسنة ٢٠١١، وزارة العدل، ص ٣٩٩.
٥٢. محمد رفعت عبد الوهاب، عبد الغني بسيوني، القاهرة، علم الإدارة العامة، دار لفكر العربي، ١٩٨٩، ص ٢١٥.
٥٣. ماجد راغب الحلو، علم الإدارة العامة ومبادئ الشريعة الإسلامية، الإسكندرية، منشأة المعارف، ٢٠٠٥، ص ٣٠٥-٣٠٤.
٥٤. Odent moreau. droit public tom2 droit administratif. 3edition economic. paris. 1997. P. 223.
٥٥. سليمان محمد الطماوي، القضاء الإداري - قضاء الإلغاء، مصدر سابق، ص ٧٧٥.
٥٦. عصام عبد الوهاب البرزنجي، مبادئ واحكام القانون الإداري، بغداد، دار العاتك للطباعة والنشر، ٢٠١١، ص ٤٢٢.
٥٧. ماهر صالح علاوي، مبادئ القانون الإداري، الموصل، دارالكتب للطباعة والنشر، ١٩٩٦، ص ١٧٠-١٧١.
٥٨. محمد رفعت عبد الوهاب، د. عبد الغني بسيوني، علم الإدارة العامة، مصدر سابق، ص ٢٥٠.
٥٩. الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا المصرية رقم (٦٧) لسنة (٣١) قضائية، جلسة ٣٠/١١/٢٠٠٤، مجموعة الاحكام
٦٠. الصادرة من المحكمة الإدارية العليا للسنة (١٩)، نقلاً عن د. بدر محمد عادل: الرقابة القضائية على القرارات الإدارية في مملكة البحرين، مصدر سابق، ص ٦٤٦.
٦١. عبد الحميد عبد المهدي، أثر تطور نشاط الإدارة في ممارسة السلطة الرئاسية، بحث منشور على شبكة الإنترنت، ص ٩٠-٩٣.
٦٢. وللمزيد من التفاصيل ينظر الموقع الإلكتروني (<http://www.almerig.com>) تمت زيارة الموقع في ١٢:١٩ الساعة ٢٠٢٤/١/٤ دقيقة.
٦٣. المادة (٢١) من دستور الجمهورية الفرنسية ١٩٥٨.
٦٤. المادة (٣٣) من قانون الخدمة المدنية المصري رقم (٨١) لسنة ٢٠١٦، الجريدة الرسمية، العدد (٤٣) مكرر(أ) في ١/١١/٢٠١٦.
٦٥. البند (رابعاً) من المادة (١٣٨) من دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥.
٦٦. الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري المصرية رقم (٨٢) لسنة (٤٤)، جلسة ٢٠/٥/٢٠٠٧.
٦٧. مارسلو لونغ وأخرون، مجموعة القرارات الكبرى في القضاء الإداري، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ٢٠٠٠، ط ١، ص ٥٣٣-٥٣٤.
٦٨. الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا المصرية رقم (٨٢) لسنة (٢٢) قضائية، جلسة ٢٩/١/٢٠٠٩،



٦٩. نقلا عن محمد احمد رمضان: القرارات الإدارية المنعدمة، مقالة منشور في (موسوعة القانون المشارك الجامعية)، ٢٠٠٩، وللمزيد من المعلومات ينظر الموقع الإلكتروني السابق (<http://www.ar.jurispedia.org>) تمت زيارة الموقع الإلكتروني في ١٩/٤/٢٠٢٤ الساعة ١٩:٢٠ دقيقة.
٧٠. القرار الصادر من مجلس الانضباط العام " محكمة قضاء الموظفين حالياً" رقم ٣٢/٣٢/١٩٩٥، بتاريخ ٢٦/٣/١٩٩٥، قرار غير منشور.
٧١. القرار الصادر من المحكمة الإدارية العليا في العراق في قرارها المرقم ٢٦٤/٢٦٤/٢٠١٣/٢٠١٣، بتاريخ ٤/٨/٢٠١٣، قرار غير منشور.
٧٢. القرار الصادر من مجلس الدولة في العراق رقم (١٢)، الصادر بتاريخ ٧/٦/٢٠٠٩، قرارات وفتاوى مجلس الدولة لعام ٢٠٠٩، وزار العدل، ص ١٥٠.
٧٣. Bronner.F.L.Europe.des.Droit Adminstratif.Public.A.J.D.A.Paris.1990.p343.
٧٤. حسين عثمان محمد، أصول القانون الإداري، بيروت، منشورات زين الحقوقية، ٢٠١٠، ص ٢٠٥-٢٠٦.
٧٥. رمزي طه الشاعر، تدرج البطلان في القرارات الإدارية- دراسة مقارنة، مصدر سابق، ص ١٦١-١٦٢.
٧٦. غازي فيصل، مقالة بعنوان " تعليق على قرار"، مجلة القانون المقارن، بغداد، العدد (٣٢)، ٢٠٠٢، ص ١٥٥-١٥٦.
٧٧. رأفت فودة، عناصر وجود القرار الإداري، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٩٩، ص ١٧-١٨.
٧٨. طارق هلال السعيد، أنعدام القرار الإداري وفقاً لأحكام القضاء الإداري- دراسة مقارنة، مجلة الحقوق، المجلس العلمي، جامعة الكويت، العدد (٤)، السنة (٣٢)، ٢٠٠٨، ص ٢٢٣-٢٢٤.
٧٩. الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا المصرية بالطعن رقم (٢٨٩٣)، لسنة (٣٧) قضائية، بتاريخ ١/٢/١٩٩٢، مجموعة احكام المحكمة الإدارية لسنة ١٩٩٠-١٩٩١ نقلا عن د. طارق بن هلال البوسعيد: أنعدام القرار الإداري وفقاً لأحكام القضاء الإداري - دراسة مقارنة، بحث منشور في مجله الحقوق، العدد (٤)، السنة (٣٢)، جامعة الكويت، ٢٠٠٧، ص ٢٣٤-٢٣٥.
٨٠. C.C.3 fevrier. de fontbonne. Kec. Cons. Det. Paris. 1956.page859.
٨١. نقلاً عن د. محمد عبد الكريم شريف: القرار الإداري المنعدم- دراسة مقارنة، مصدر سابق، ص ٢٧٩-٢٨٠، كذلك د. عصام نعمة أسماعيل: الألغاء الإجباري للأنظمة الإدارية غير المشروعة، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ١٤٩.
٨٢. مارسلو لونغ وآخرون، مجموعة القرارات الكبرى في القضاء الإداري، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط ١، ٢٠٠٠، ص ٥٣٣-٥٣٤.
٨٣. طارق بن هلال البوسعيد، أنعدام القرار الإداري وفقاً لأحكام القضاء الإداري - دراسة مقارنة، مجلة الحقوق، المجلس العلمي، جامعة الكويت، العدد ٤، السنة ٣٢، ٢٠٠٨، ص ٢٤٩.
٨٤. محمد جمال الذنبيات، القرار الإداري المنعدم، مصدر سابق، ص ٣٢٣-٣٢٤.

أولاً: المصادر القانونية

- بدر محمد عادل ، الرقابة القضائية على القرارات الإدارية في مملكة البحرين، القاهرة، دار النهضة العربية، ط ١، من دون سنة طبع.
- حسين عثمان محمد، أصول القانون الإداري، بيروت، منشورات زين الحقوقية ، ٢٠١٠.
- خالد سمارة الزعبي، القرار الإداري بين النظرية والتطبيق ، القاهرة ، دار العلم للثقافة والنشر والتوزيع، ١٩٩٩.
- رأفت فودة ، عناصر وجود القرار الإداري، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٩٩.
- رمزي طه الشاعر، تدرج البطلان في القرارات الإدارية- دراسة مقارنة، القاهرة، دار النهضة العربية، ١٩٦٦.
- رياض عبد عيسى الزهيري، دعوى إلغاء القرارات الإدارية في القانون العراقي المقارن، بغداد، مكتبة سيسبان ، ط ١، ٢٠١٣.
- سامي جمال الدين ، أصول القانون الإداري، الإسكندرية، منشأة المعارف، ٢٠٠٩.
- سليمان محمد الطماوي ، الوجيز في القرار الإداري، القاهرة ، دار الفكر العربي ، ١٩٨٢.
- سليمان محمد الطماوي، القضاء الإداري- قضاء الإلغاء، القاهرة ، دار الفكر العربي ، ١٩٨٦.
- سليمان محمد الطماوي، النظرية العامة في القرارات الإدارية ، القاهرة، دار الفكر العربي ، ١٩٥٧.
- طعيمة الجرف، رقابة القضاء على اعمال الإدارة العامة - قضاء الإلغاء، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٦٤.
- عبد العزيز عبد المنعم خليفة ، الضمانات التأديبية في الوظيفة العامة، القاهرة، المركز القومي للإصدارات القانونية، ٢٠٠٨.
- عبد الغني بسيوني، القضاء الإداري ، الإسكندرية، شركة الجلال للطباعة والنشر، ط ٢٠٠٦، ٣.
- عبدالعزيز عبد المنعم خليفة ، دعوى إلغاء القرار الإداري وطلبات إيقاف تنفيذه، الاسكندرية ، منشأة المعارف ، ٢٠٠٩.
- عصام عبد الوهاب البرزنجي ، مبادئ واحكام القانون الإداري، بغداد، دار العاتك للطباعة والنشر، ٢٠١١.
- علي سعد عمران ، القضاء الإداري العراقي المقارن ، بغداد ، مكتبة السنهوري ، ٢٠١١.
- عمر محمد الشويكي ، القضاء الإداري- دراسة مقارنة، عمان، دار الثقافة للطباعة والنشر ، ط ١، ٢٠٠٦.
- غازي فيصل مهدي، تعليق على قرار محكمة القضاء الإداري في العراق جامعة النهدين، كلية الحقوق ، ٢٠٠٤.
- فؤاد العطار ، القضاء الإداري، القاهرة، دار النهضة العربية ، ١٩٦٧.
- ماجد راغب الحلو، علم الإدارة العامة ومبادئ الشريعة الإسلامية، الإسكندرية، منشأة المعارف، ٢٠٠٥.
- مارسلو لونغ وأخرون، مجموعة القرارات الكبرى في القضاء الإداري، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط ١، ٢٠٠٠.
- مازن ليلو راضي ، القضاء الإداري . أصول القضاء الإداري ، بغداد ، بدون دارنشر ، ط ٣، ٢٠١٦.
- ماهر صالح علاوي، مبادئ القانون الإداري، الموصل ، دارالكتب للطباعة والنشر ، ١٩٩٦.
- محمد حسن عوضة، المبادئ الأساسية للقانون الإداري- دراسة مقارنة، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط ١، ١٩٩٧.
- محمد رفعت عبد الوهاب، د. عبد الغني بسيوني، علم الإدارة العامة، القاهرة، دار الفكر العربي ، ١٩٨٩.





محمد عبد الحميد أبوزيد ، أثر التفويض في إصلاح إداري، القاهرة ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٧ .

محمد علي جواد، د. نجيب خلف احمد ، القضاء الإداري ، بغداد ، المكتبة القانونية ، ط٢ ، ٢٠١٠ .

محمد ماهر أبو العينين، ضوابط مشروعية القرارات الإدارية وفقاً للمنهج القضائي دراسة تحليلية وفقهية لأحكام

وفتاوى مجلس الدولة، القاهرة، المركز القومي للإصدارات القانونية، ك١، ط١، ٢٠١٣ .

مصطفى أبو زيد فهمي ، القضاء الإداري - قضاء الألغاء، القاهرة، دار النهضة العربية، ج١، ١٩٩٨ .

نواف كنعان ، القضاء الإداري ، عمان ، دارالثقافة للنشر والتوزيع ، ط١، ٢٠٠٩ .

ثانياً: الرسائل والاطاريح الجامعية .

- جاسم كاظم العبودي، سلطة القاضي الإداري في تقدير عيوب الإلغاء في القرار الإداري - دراسة مقارنة،

اطروحة دكتوراه، كلية القانون ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٥ .

- صعب ناجي عبود ، الدفوع الشكلية أمام القضاء الإداري في العراق ، إطروحة دكتوراه ، كلية القانون ، جامعة

بغداد ، ٢٠٠٦

- نواف طلال فهيد العازمي ، ركن الاختصاص في القرار الإداري وأثاره القانونية على العمل الإداري . دراسة

مقارنة، اطروحة دكتوراه، جامعة الشرق الأوسط ، كلية الحقوق، إردن، ٢٠١٢ .

ثالثاً: البحوث و المجلات .

. سمير عبد الله السماعنة، عيب عدم اختصاص وأثره في القرار الإداري، بحث منشور في مجلة الدراسات، كلية

الشريعة والقانون، الجامعة الأردنية، عمان ، العدد ٢، مجلد ٤٢ ، ٢٠١١ .

. طارق بن هلال البوسعيدي، أنعدام القرار الإداري وفقاً لأحكام القضاء الإداري - دراسة مقارنة، بحث منشور في

مجلة الحقوق، العدد (٤)، السنة (٣٢)، جامعة الكويت، ٢٠٠٧ .

. طارق هلال السعيد، أنعدام القرار الإداري وفقاً لأحكام القضاء الإداري - دراسة مقارنة، مجلة الحقوق، المجلس

العلمي، جامعة الكويت، العدد ٤ ، السنة ٣٢ ، ٢٠٠٨ .

. غازي فيصل، مقالة بعنوان " تعليق على قرار، مجلة القانون المقارن، بغداد، العدد ٣٢ ، ٢٠٠٢ .

. قيس عبد الستار عثمان، الأهمية العلمية للقضاء الإداري، بحث منشور في مجلة كلية الحقوق، جامعة النهرين،

بغداد، المجلد ٩ ، العدد ١٦ ، ٢٠٠٦ .

. محمد جمال الذنبيات ، القرار الإداري المنعدم في القضاء الإداري الإردني والفقہ المقارن، مجلة الحقوق، الكويت،

العدد ١ ، السنة (٢٨) ، ٢٠٠٤ .

. محمد جمال الذنبيات ، القرار الإداري المنعدم في القضاء الإداري الإردني والفقہ المقارن، مجلة الحقوق، العدد

(١)، السنة (٢٨) ، الكويت، ٢٠٠٤ .

رابعاً: الدساتير

. دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ .

. دستور جمهورية مصر العربية لسنة ٢٠١٤ .

. دستور الجمهورية الفرنسية لسنة ١٩٥٨ .

خامساً: القوانين

. قانون مجلس الدولة رقم (٧١) لسنة ٢٠١٧ .



قانون المرافعات المدنية الفرنسي رقم (١٢٣) لسنة ١٩٧٥ المعدل.

قانون مجلس الدولة المصري رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٢ المعدل.

قانون المحافظات غير منتظمة في اقليم رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٨ المعدل.

قانون الخدمة المدنية المصري رقم (٨١) لسنة ٢٠١٦

سادسا: القرارات القضائية

الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري المصرية رقم (٨٢) لسنة (٤٤)، جلسة ٢٠/٥/٢٠٠٧.

- الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا المصرية بالطعن رقم (٢٨٩٣)، لسنة (٣٧) قضائية، بتاريخ ١٩٩٢/٢/١.

الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا المصرية رقم (٦٧) لسنة (٣١) قضائية، جلسة ٣٠/١١/٢٠٠٤.

الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا المصرية رقم (٦٧) لسنة (٣١) قضائية، جلسة ٣٠/١١/٢٠٠٤.

الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا المصرية رقم (٧٦) لسنة (١٤) بتاريخ ١٦/٩/٢٠٠٩.

- الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا المصرية في الطعن رقم (٤٧) لسنة (٥٤) قضائية، جلسة ١٩٩٦/٥/٨.

- الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا المصرية، في الطعن رقم (٣٤٨)، السنة (٢) قضائية، جلسة ١٩٥٦/٦/١٦.

- الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا المصرية، في الطعن رقم (٥٨٤) لسنة (٣٢) قضائية، جلسة ٢٠٠٥/١٢/٨.

الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا رقم (٤٦) لسنة (٦٧)، جلسة ٣٠/٣/٢٠٠٥.

- الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا في مصر في الطعن رقم (٨٧) لسنة (٢٣) قضائية، بتاريخ ١٩٧٨/٦/١٠.

الحكم الصادر من دائرة العرائض في مجلس الدولة الفرنسي بتاريخ ١٩٩٧/٢/٨.

الحكم الصادر من مجلس الدولة الفرنسي بتاريخ ١٩٥٧/٥/٣١.

- الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري العليا المصرية في الطعن رقم (٢٣١٣) و(٢٤٢٤) لسنة (٢٧) قضائية، جلسة ١٩٦٧/١١/٢٧.

- الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري المصرية بالطعن رقم (٨٩٧) لسنة (٨٧) قضائية، جلسة ٢٠٠١/٦/٢٣.

الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري المصرية رقم (٨٢) لسنة (٤٤)، جلسة ٢٠/٥/٢٠٠٧.

- الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري المصرية في الدعوى رقم (٦٥) لسنة (٨٧) قضائية، جلسة ١٩٥٤/١٢/١٢.

- الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري المصرية في قرارها رقم (٤٤٣٦) للسنة (٧٨) قضائية، بتاريخ ١٩٥٦/٥/١١.

- الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري المصرية، في القضية رقم (١٤٢٢) لسنة (٥) قضائية، جلسة ١٩٥٣/١٢/٢١.





- . الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري في العراق رقم ٢٠٠١/١١/٢، في ٢٠٠١/٥/٢، قرار غير منشور.
- . الحكم الصادر من محكمة القضاء الإداري في العراق رقم ٢٠٠١/٥١، بتاريخ ٢٠٠١/٧/١٨.
- . الفتوى الصادرة من قسمة الفتوى والتشريع في مصر رقم (١٩) بتاريخ ١٩٩٢/١/٣.
- . القرار الصادر من المحكمة الإدارية العليا في العراق في قرارها المرقم ٢٦٤ / قضاء موظفين / تمييز / ٢٠١٣، بتاريخ ٢٠١٣/٨/٤، قرار غير منشور.
- . القرار الصادر من الهيئة العامة في مجلس الدولة بصفتها التمييزية في الدعوى رقم ٢٥ / أنضباط / تمييز / ٢٠٠٧، بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٦.
- . القرار الصادر من الهيئة العامة في مجلس الدولة في العراق رقم ٢٤ / أنضباط / ٢٠١١، بتاريخ ٢٠١١/٤/١٢.
- . القرار الصادر من مجلس الإنضباط العام " محكمة قضاء الموظفين حالياً" رقم ٣٢ / تمييز / ١٩٩٥، بتاريخ ١٩٩٥/٣/٢٦، قرار غير منشور.
- . القرار الصادر من مجلس الإنضباط العام في العراق " محكمة قضاء الموظفين حالياً" في الدعوى رقم ٨٩ / أنضباط / ٢٠٠٧، بتاريخ ٢٠٠٧/٤/٢٢.
- . القرار الصادر من مجلس الدولة في العراق رقم (١٢)، الصادر بتاريخ ٢٠٠٩/٦/٧.
- . القرار الصادر من مجلس الدولة في العراق رقم ٥٢ / تمييز / ٢٠١٠، بتاريخ ٢٠١٠/٤/٢٩.
- . القرار الصادر من مجلس الدولة في العراق رقم ٥٩ / أنضباط / تمييز / ٢٠٠٨، بتاريخ ٢٠٠٨/٢/٢١.
- . القرار الصادر من مجلس الدولة في العراق رقم ٧٦ / تمييز / ٢٠٠٩، بتاريخ ٢٠٠٩/٩/٣١.
- . القرار الصادر من مجلس الدولة في العراق، رقم (١٢)، بتاريخ ٢٠٠٩/٦/٧.
- . القرار الصادر من محكمة التمييز الاتحادية في العراق المرقم (١٢٤٤) بتاريخ ١٩٥٣/٥/١٦.

سابعا: المصادر الاجنبية

- Bronner.F.L.Europe.des.DroitAdminstratif.Public.A.J.D.A.Paris.1990.
- C.C.3 fevrier. de fontbonne. Kec. Cons. Det. Paris. 1956.
- Delvovlve.de. droit Administratif. 4 edition walne. Paris.1990.
- Dues et Bodeyre. Trait droit administratif. 2 edition. Tome. Paris.1987.
- Leferriere: traite de jurisdiction administrative- le edition-paris.1978.
- Odent moreau. droit public tom2 droit administratif. 3edition economic. paris. 1997.
- precis Themis. de droit administratif et. .P.u.f.Paris.1988.
- Refection. De la act Administratif irreguliers.dans quelle.paris.1991

ثامنا : المواقع الالكترونية

- أثر تطور نشاط الإدارة في ممارسة السلطة الرئاسية، بحث منشور على شبكة الإنترنت، ص ٩٠-٩٣، وللمزيد من التفاصيل ينظر الموقع الإلكتروني (<http://www.almerig.com>) تمت زيارة الموقع في ٢٠٢٤/١/٤ الساعة ١٢:١٩ دقيقة.
- القرارات الإدارية المنعقدة، مقالة منشور في (موسوعة القانون المشارك الجامعية)، ٢٠٠٩، وللمزيد من المعلومات ينظر الموقع الإلكتروني السابق (<http://www.ar.jurispedia.org>) تمت زيارة الموقع الإلكتروني في ٢٠٢٤/١/٤ الساعة ٢:١٩ دقيقة.





- القرار الإداري من الناحية القانونية، مقالة منشور في شبكة الإنترنت، وللمزيد من التفاصيل ينظر الموقع الإلكتروني (<http://www.tceg.caoa.gov.eg.com>) تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠٢٤/١/٤ الساعة ١٠:٤٠ دقيقة.

- تفويض الاختصاصات الدستورية في الدستور العراقي النافذ، بحث منشور في مجلة كلية القانون، جامعة القادسية، ٢٠١٦، للمزيد من التفاصيل ينظر الموقع الإلكتروني (<http://www.Uploads.qu.iq.com>) تمت زيارة الموقع في ٢٠٢٤/١/٤ الساعة ٣:٢٠ دقيقة.

Sources and references

First: Legal sources.

- Badr Muhammad Adel, Judicial Control of Administrative Decisions in the Kingdom of Bahrain, Cairo, Dar Al Nahda Al Arabiya, 1st edition, without year of publication.
- Hussein Othman Muhammad, Fundamentals of Administrative Law, Beirut, Zein Law Publications, 2010.
- Khaled Samara Al-Zoghbi, Administrative Decision between Theory and Practice (Comparative Study), Cairo, Dar Al-Ilm and Al-Thaqafa for Publishing and Distribution, 1999.
- Raafat Fouda, Elements of the Existence of Administrative Decision, Cairo, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, 1999.
- Ramzi Taha Al-Shaer, The Gradation of Invalidation in Administrative Decisions - A Comparative Study, Cairo, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, 1966.
- Riyadh Abd Issa Al-Zuhairi, The Case for Cancellation of Administrative Decisions in Comparative Iraqi Law, Baghdad, Sisban Library, 1st edition, 2013.
- Sami Gamal El-Din, Fundamentals of Administrative Law, Alexandria, Manshaet Al-Maaref, 2009.
- Suleiman Muhammad Al-Tamawi, Al-Wajeez fi Al-Qarar Illadari, Cairo, Dar Al-Fikr Al-Arabi, 1982.
- Suleiman Muhammad Al-Tamawi, Administrative Judiciary - Abolition Judiciary, Cairo, Dar Al-Fikr Al-Arabi, Volume 1., 1986.
- Suleiman Muhammad Al-Tamawi, The General Theory of Administrative Decisions, Cairo, Dar Al-Fikr Al-Arabi, 1957.
- Toaima Al-Jarf, Judicial Control of Public Administration Works - Abolition Judiciary, Cairo, Dar Al-Fikr Al-Arabi, 1964.
- Abdel Aziz Abdel Moneim Khalifa, Disciplinary Guarantees in the Public Service, Cairo, National Center for Legal Publications, 2008.
- Abdel-Ghani Bassiouni, Administrative District, Alexandria, Al-Jalal Printing and Publishing Company, 3rd edition, 2006.
- Abdel Aziz Abdel Moneim Khalifa, lawsuit to cancel the administrative decision and requests to stop its implementation, Alexandria, Al-Maaref Establishment, 2009.
- Issam Abdul Wahab Al-Barzanji, Principles and Provisions of Administrative Law, Baghdad, Dar Al-Atak for Printing and Publishing, 2011.
- Ali Saad Imran, Comparative Iraqi Administrative Judiciary, Baghdad, Al-Sanhouri Library, 2011.
- Omar Muhammad Al-Shoubaki, The Administrative Judiciary - A Comparative Study, Amman, Dar Al-Thaqafa for Printing and Publishing, 1st edition, 2006.
- Ghazi Faisal Mahdi, Commentary on the decision of the Administrative Court in Iraq, Al-Nahrain University, Faculty of Law, 2004.





-Fouad Al-Attar, The Administrative Judiciary, Cairo, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, 1967.

-Maged Ragheb Al-Helou, Science of Public Administration and the Principles of Islamic Sharia, Alexandria, Ma'arif Mansiyat, 2005.

-Marcelo Long and others, Collection of Major Decisions in the Administrative Judiciary, Beirut, University Foundation for Studies and Publishing, 1st edition, 2000.

-Mazen Lilo Radi, The Administrative Judiciary - The Principles of the Administrative Judiciary, Baghdad, without publisher, 3rd edition, 2016.

-Maher Saleh Allawi, Principles of Administrative Law, Mosul, Dar Al-Kutub for Printing and Publishing, 1996.

-Muhammad Hassan Awada, The Basic Principles of Administrative Law - A Comparative Study, Beirut, University Foundation for Studies and Publishing, 1st edition, 1997.

-Muhammad Refaat Abdel Wahab, Dr. Abdel-Ghani Bassiouni, Science of Public Administration, Cairo, Dar Al-Fikr Al-Arabi, 1989.

-Muhammad Abd al-Hamid Abu Zaid, The Impact of Delegation on Administrative Reform, Cairo, Dar al-Nahda al-Arabiya, 1977.

-Muhammad Ali Jawad, Dr. Najib Khalaf Ahmed, Administrative Judiciary, Baghdad, Legal Library, 2nd edition, 2010.

- Muhammad Maher Abu Al-Enein, Controls on the Legitimacy of Administrative Decisions According to the Judicial Method - An Analytical and Jurisprudential Study of the Rulings and Fatwas of the State Council, Cairo, National Center for Legal Publications, Volume 1, 1st Edition, 2013.

-Mustafa Abu Zaid Fahmy, The Administrative Judiciary and the State Council - The Abolition Judiciary, Cairo, Dar Al-Nahda Al-Arabiyyah, Part 1, 1998.

-Nawaf Kanaan, Administrative Judiciary, Amman, Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution, 1st edition, 2009.

Second: University theses and dissertations.

- Jassim Kazem Al-Aboudi, Judge Iladari's authority in assessing the defects of annulment in the Iladari decision - a comparative study, doctoral thesis, College of Law, University of Baghdad, 2005.

- Saab Naji Abboud, Formal defenses before the administrative judiciary in Iraq, doctoral thesis, College of Law, University of Baghdad, 2006.

-Nawaf Talal Fuhaid Al-Azmi, The Jurisdiction Corner in Administrative Decisions and Its Legal Implications on Administrative Work - A Comparative Study, PhD thesis, Middle East University, Faculty of Law, Jordan, 2012.

Third: Research and magazines.

-Samir Abdullah Al-Samaneh, The defect of lack of jurisdiction and its impact on administrative decisions, research published in the Journal of Studies, Faculty of Sharia and Law, Jordanian University, Amman, Issue 2, Volume 42, 2011.

-Tariq bin Hilal Al-Busaidi, The lack of administrative decision-making according to administrative judicial rulings - a comparative study, research published in the Journal of Law, Issue (4), Year (32), Kuwait University, 2007.

-Tariq Hilal Al-Saeedi, The lack of administrative decision-making according to administrative judicial rulings - a comparative study, Journal of Law, Scientific Council, Kuwait University, Issue 4, Year 32, 2008.

-Ghazi Faisal, article entitled "Commentary on a Decision", Comparative Law Journal, Baghdad, No. 32, 2002.





-Qais Abdul Sattar Othman, The Scientific Importance of the Administrative Judiciary, research published in the Journal of the College of Law, Al-Nahrain University, Baghdad, Volume 9, Issue 16, 2006.

-Muhammad Jamal Al-Thaniibat, The non-existent administrative decision in the Jordanian administrative judiciary and comparative jurisprudence, Law Journal, Kuwait, Issue 1, Year (28), 2004.

-Muhammad Jamal Al-Thaniibat, The Non-existent Administrative Decision in the Jordanian Administrative Judiciary and Comparative Jurisprudence, Law Journal, Issue (1), Year (28), Kuwait, 2004

Third: Research and magazines.

-Samir Abdullah Al-Samaneh, The defect of lack of jurisdiction and its impact on administrative decisions, research published in the Journal of Studies, Faculty of Sharia and Law, Jordanian University, Amman, Issue 2, Volume 42, 2011.

-Tariq bin Hilal Al-Busaidi, The lack of administrative decision-making according to administrative judicial rulings - a comparative study, research published in the Journal of Law, Issue (4), Year (32), Kuwait University, 2007.

-Tariq Hilal Al-Saeedi, The lack of administrative decision-making according to administrative judicial rulings - a comparative study, Journal of Law, Scientific Council, Kuwait University, Issue 4, Year 32, 2008.

-Ghazi Faisal, article entitled "Commentary on a Decision", Comparative Law Journal, Baghdad, No. 32, 2002.

-Qais Abdul Sattar Othman, The Scientific Importance of the Administrative Judiciary, research published in the Journal of the College of Law, Al-Nahrain University, Baghdad, Volume 9, Issue 16, 2006.

-Muhammad Jamal Al-Thaniibat, The non-existent administrative decision in the Jordanian administrative judiciary and comparative jurisprudence, Law Journal, Kuwait, Issue 1, Year (28), 2004.

-Muhammad Jamal Al-Thaniibat, The Non-existent Administrative Decision in the Jordanian Administrative Judiciary and Comparative Jurisprudence, Law Journal, Issue (1), Year (28), Kuwait, 2004

Fourth: Constitutions

- Constitution of the Republic of Iraq of 2005.

- Constitution of the Arab Republic of Egypt of 2014.

- Constitution of the French Republic of 1958.

Fifth: Laws

- State Council Law No. (71) of 2017.

- French Civil Procedure Code No. (123) of 1975, as amended.

- Egyptian State Council Law No. (47) of 1972, as amended.

- Law on Governorates Not Organized in a Region No. (21) of 2008, as amended.

- Egyptian Civil Service Law No. (81) of 2016

Sixth: Judicial decisions

-Judgment issued by the Egyptian Administrative Court No. (82) of (44), session 5/20/2007.

-The ruling issued by the Egyptian Supreme Administrative Court in Appeal No. (2893), Judicial Year (37), dated 1/2/1992.

-Judgment issued by the Egyptian Supreme Administrative Court No. (67) of Judicial Year (31), session 11/30/2004.





- Judgment issued by the Egyptian Supreme Administrative Court No. (67) of Judicial Year (31), session 11/30/2004.
- Judgment issued by the Egyptian Supreme Administrative Court No. (76) of the year (14) dated 9/16/2009.
- The ruling issued by the Egyptian Supreme Administrative Court in Appeal No. (47) of Judicial Year (54), session 5/8/1996.
- The ruling issued by the Egyptian Supreme Administrative Court, in Appeal No. (348), Judicial Year (2), session 6/16/1956.
- The ruling issued by the Egyptian Supreme Administrative Court, in Appeal No. (584) of Judicial Year (32), session 12/8/2005.
- Judgment issued by the Supreme Administrative Court No. (46) of (67), session 30/3/2005.
- The ruling issued by the Supreme Administrative Court in Egypt in Appeal No. (87) of Judicial Year (23), dated 6/10/1978.
- The ruling issued by the Petitions Department of the French Council of State on 2/8/1997.
- Judgment issued by the French Council of State on 5/31/1957.
- The ruling issued by the Egyptian Supreme Administrative Court in Appeals No. (2313) and (2424) of Judicial Year (27), session 11/27/1967.
- The ruling issued by the Egyptian Administrative Court in Appeal No. (897) of Judicial Year (87), session 6/23/2001.
- Judgment issued by the Egyptian Administrative Court No. (82) of (44), session 5/20/2007.
- The ruling issued by the Egyptian Administrative Court in Case No. (65) of Judicial Year (87), session 12/12/1954.
- The ruling issued by the Egyptian Administrative Court in its Decision No. (4436) of Judicial Year (78), dated 5/11/1956.
- The ruling issued by the Egyptian Administrative Judicial Court, in Case No. (1422) of Judicial Year (5), session 12/21/1953.
- Judgment issued by the Administrative Court in Iraq No. 11/2001, on 2/5/2001, unpublished decision.
- Judgment issued by the Administrative Judicial Court in Iraq No. 51/2001, dated 7/18/2001.
- Fatwa issued by the Fatwa and Legislation Departments in Egypt No. (19) dated 1/3/1992.
- The decision issued by the Supreme Administrative Court in Iraq in its Decision No. 264/Official Judiciary/Cassation/2013, dated 4/8/2013, unpublished decision.
- The decision issued by the General Authority of the State Council in its cassation capacity in Case No. 25/Discipline/Cassation/2007, dated 3/26/2007.
- Resolution issued by the General Assembly of the State Council of Iraq No. 24 / Discipline / 2011, dated 4/12/2011.
- Decision issued by the General Discipline Council (currently the Employees' Judicial Court) No. 32/Cass/1995, dated 3/26/1995, unpublished decision.
- The decision issued by the General Discipline Council in Iraq, "Currently the Employees' Judiciary Court, in Case No. 89/Discipline/2007, dated 4/22/2007.
- Resolution issued by the State Council of Iraq No. (12), issued on 6/7/2009.
- Resolution issued by the State Council of Iraq No. 52/Discrimination/2010, dated 4/29/2010.

دور اجراءات حق التقاضي الاداري في مواجهة عيب عدم الاختصاص والقرار المنعدم وموقف

القانون العراقي والفرنسي والمصري منهما

-Resolution issued by the State Council of Iraq No. 59 Discipline/Discrimination/2008, dated 2/21/2008.

-Resolution issued by the State Council of Iraq No. 76/Discrimination/2009, dated 9/31/2009.

-Resolution issued by the State Council of Iraq, No. (12), dated 6/7/2009.

-Decision issued by the Federal Court of Cassation in Iraq No. (1244) dated 5/16/1953.



مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية ٢٠٢٤ المجلد ١٤ / العدد ٢



Copyright of Journal of Babylon Center for Humanities Studies is the property of Republic of Iraq Ministry of Higher Education & Scientific Research (MOHESR) and its content may not be copied or emailed to multiple sites or posted to a listserv without the copyright holder's express written permission. However, users may print, download, or email articles for individual use.